رفع المسهم
غفر الله له ولوالديه

وقف على مكتبة
جامعة الكويت

مخالفات النساخ

ولجان المراجعة والتصحيح
لمرسوم المصحف الإمام

(بَحْث مُحَكَّم)

تأليف

فضيلة الشيخ الدكتور

أحمد بن أحمد شرشال الجزائري

أستاذ القرآن الكريم بكلية الشريعة جامعة الكويت

164824
جامعة الكويت
إدارة المكتبات قسم التبادل والاهداء
﴿إهداء﴾
رقم التسجيل: ٢٠٤٣١٦
التاريخ:

دار الحرمين

بالقاهرة

٤١١٦١

رفع المسهم
غفر الله له ولوالديه

2008-10-13

حقوق الإخراج الفني لهذه النسخة
محفوظة لدار الحرمين

الطبعة الأولى

1423 هـ - 2002 م

رقم الإيداع : 2002/1584

I.S.B.N: 977-310-145-2

الناشر
دار الحرمين للطباعة
الإدارة ومركز البيع : 72 شارع مصر والسودان -
حدائق القبة - محطة الدمرداش من متزو الأنفاق
☎ وفاكس : 4820392
محمول : 0123802856 - 01Q1212087
المطابع : ش112 - جسر السويس - محمول : 0101009352
☎ وفاكس : 2979735

رفع المسهم

كلمة الناشر

بسم اللَّه، والحمد للَّه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المُشَرَّف بالشفاعة، المخصوص ببقاء شريعته إلى قيام الساعة، وعلى آله الأطهار وأصحابه الأبرار وأتباعه الأخيار صلاة باقية ما تعاقب الليل والنهار.

وبعد :- فإن من دواعي الشرف والسرور أن تكون **دار الحرمين** أداة نشرٍ للنافعِ من العلوم وتراث الأمة المصون، وإننا في هذا المقام إذ نشكر اللَّه تعالى ونشكر القراء الكرام أن أولونا ثقتهم باقتنائهم مطبوعات **الدار**؛ فإن هذا لما يزيدنا تمسُّكًا بالخط الذي انتهجناه من تيسير اقتناء المطبوعات النافعة بأسعار مخفضةٍ علاوة على حسن الإخراج ودقة المراجعة وجودة الطباعة، وفوق هذا كله - وهو الأهم - عرض مطبوعات **الدار** قبل طبعها على المختصين والمؤهلين ممن يحسن النظر ليكون القارئ في مأمنٍ من خطإٍ لسنا نحن صانعيه، فكانت منشوراتنا - وللَّه وحده الحمد والمنة - بديعة الإتقان صحيحة الأركان سليمةً من لفظة «لو كان»، فالحمد للَّه الذي جعلنا عن تراث هذه الأمة ذابين وعلى كتب أهل العلم محافظين، واللَّه ولي التوفيق.

دار الحرمين

رفع المسهم

مخالفات النساخ

رفع المسهم

بسم الله الرحمن الرحيم

رفع المساهم

المقدمة

الحمد للّه رب العالمين، أحمده، وأشكره، وأستعينه، وأستغفره، وأصلي وأسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه والتابعين.

وبعد:

◎ **لقد لفت انتباهي** - وأنا أراجع المصاحف بمختلف الروايات ـــ : ظاهرة أليمة تستدعي سرعة تقديم **النصح لكتاب اللّه**.

فقد لاحظت مصاحف متعددة ضبطت ورسمت في بعض مواضعها **على غير المعهود من كلام العلماء**، وإن الذي حرّك فيّ هذه الرغبة وألهب هذا الحماس، وجرّأني على هذا العمل **تطاولُ الخطاطين**؛ على عمل لا يعرفون مذاهبه، **وإهمال** المراجعين والمصححين، **وسكوت** العارفين به.

صار لأهل المشرق رسم وضبط خاص لمصاحفهم، **وصار لأهل المغرب** رسم وضبط خاصّ لمصاحفهم، **وبناء على ذلك**: وضع المتأخرون ونساخ المصاحف تقسيمًا جرى عليه العمل في **مصاحف أهل المشرق**، وآخر جرى عليه العمل في **مصاحف أهل المغرب**، فتعددت المصاحف واختلفت، **بل إنني لاحظت**: أن لكل مصر وكل دولة من الدول الإسلامية اليوم لها اصطلاحات خاصة وضبط وشكل معيّن.

رفع المسهم

هذا الاختلاف في المصاحف لا أساس له

وهذا العمل: يجب أن يمحى ويزول العمل به، **إنه حادث**، ولم يكن في القرون التي خلت، والعمل به مخالف لأئمة هذا العلم - كما سيأتي تفصيله - ويوسع من هوة الخلاف بين المسلمين في مصاحفهم.

◍ **ولعل هذا شبيه بما حدث في عهد عثمان بن عفان** - رضي اللَّه عنه - حتى أمر باستنساخ مصاحف أمهات وإتلاف ما عداه **توحيدًا للأمة الإسلامية**.

فنحن بعملنا هذا: نكاد أن نقع فيما أنكره الخليفة الراشد - رضي اللَّه عنه -، بل جاء في بعض المصاحف ما هو أشد إنكارًا.

◍ **ويجب أن تحكمنا قواعد الكتابة وضوابط الرّسم والشكل**: فيكون عمل المشارقة أو المغاربة مقبولًا إلى حد ما؛ إذا وجد أصل الخلاف، ولم يظهر وجه الترجيح: **كأن** تختلف المصاحف الأمهات العتيقة المظنون بها الصحة في حرف ما، **فيرسم في بعضها** بالحذف أو بوجه ما، **ويرسم في بعضها** الآخر بالإثبات أو بوجه ما، **وجاءت الرواية مبهمة**؛ من غير تسمية مصر بعينه، **فبهذه الصفة، وبهذه القيود**: قد يسوّغ للمشارقة أو المغاربة أن يختاروا أحد الوجهين؛ **بشرط**: ألا يخرج الخلاف عن المصاحف الأمهات التي أرسلها سيدنا عثمان إلى الأمصار الإسلامية.

رفع المسهم

◎ **إن هذه المآخذ** على المصاحف ساهم فيها بشكل كبير : **الخطاطون والنساخ** .

ولا تعفى : لجنة المراجعة والتصحيح من ذلك ؛ **بل** إن التبعة ثقيلة وشاقة على اللجنة ، وسوف أبدأ بالنساخ والخطاطين .

فأقول وبالله التوفيق :

أولاً مخالفة الخطاطين والنساخ لقواعد الخط العربي :

إن مصاحفنا اليوم في العالم الإسلامي : هي مصاحف النساخ والخطاطين ، **وليست مصاحف علماء** ، فعناية العلماء بهجاء المصاحف وإعرابها بالنقط والشكل : **تخالف هذا تمامًا** .

وإن من تتاح له فرصة الاطلاع والنظر والتأمل في المصاحف المخطوطة العتيقة ، وطرق رسم هجائها وإعرابها بالنقط والشكل والعناية بها ، **ليقف مبهورًا ويتملكه الإعجاب** ؛ من الدقة والإتقان ، وعجيب الصنع والضبط .

سبحان من أنزل هذا الكتاب :

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩]

○ **المطابع الحديثة** وما جدّ فيها من مبتكرات **تقف عاجزة** عن التقليد والمحاكاة عما فعله السلف - رضي الله عنهم - بأيديهم في مرسوم هجاء المصاحف ، **وخاصة أهل الاندلس منهم** ، فقد فاقت شهرتهم الآفاق ، وحفظت لنا كتب التاريخ والتراجم وخزائن المخطوطات في **الجزائر والمغرب**

رفع المسهم

وغيرهما من بلاد المسلمين نماذج نادرة وصورًا فريدة من المصاحف العتيقة ؛ التي تظهر فيها **عبقرية نساخ المصاحف**، وجودة إتقانهم لرسم وضبط حروف هجاء المصاحف .

◎ **وإذا استعرضنا بعض ذلك : نجد عناية أهل الأندلس والجزائر والمغرب** برسوم هجاء المصاحف تدعو إلى الإعجاب والإكبار :

○ **عدّ الشيخ المقرىء - رحمه الله - من مناقبهم وفضائلهم : اختراعهم للخطوط المخصوصة بهم قال :**

« .. **لكن خط أهل الأندس** الذي رأيته في **مصاحف ابن غطوس** - الذي كان بشرق الأندلس وغيره من الخطوط المنسوبة عندهم - : له حسن فائق، ورونق آخذ بالعقل، وترتيب **يشهد لصاحبه** : بكثرة الصبر والتجويد »[1] .

○ **وعدّد لسان الدين بن الخطيب في «الإحاطة»** عددًا من هؤلاء، وذكر منهم : الشيخ أحمد بن عبد الولي الرّعيني، فكان متقنًا لتجويد القرآن، وكان ممن تطوى عليه الخناصر معرفة بكتاب الله، وتحقيقًا لحقه وإتقانًا **لتجويده في الخط واللفظ، وكان يكتب المصاحف ويقول :**

« والله ما كتبت قط بيميني إلا كتاب الله، فأحب أن ألقاه على سجيتي ؛ بتوفيقه وتسديده إن شاء الله »[2] .

---

(١) « نفح الطيب » للشيخ المقّرى (١٥١/٣) .

(٢) « الإحاطة » (١٩٤/١) .

رفع المسهم

○ **ومن ابرع الناس في مرسوم المصاحف وضبط حروفها**، والمعوّل عليه في إعرابها بالنقط والشكل وتصحيحها : العلامة الشيخ محمد بن عبد اللّه ابن سهل الأنصاري يعرف بـ : «**ابن غطوس**»، كان يكتب المصاحف ويعربها بالنقط والشكل، وانفرد في وقته بالإمامة؛ في براعة رسم هجاء المصاحف وجودة ضبطها.

ويقال : «**إنه كتب ألف نسخة من كتاب الله عزَّ وجلَّ**، ولم يزل الملوك فمن دونهم يتنافسون فيها في عصره، وكان قد آل على نفسه ألا يخط حرفًا من غيره، ولا يخلط به سواه؛ **تقربًا إلى الله، وتنزيهًا للتنزيله**».

قال المترجم ابن الآبار :

«**فما حنث فيما أعلم**، وأقام على ذلك حياته كلها خَالِفًا أباه وأخاه في هذه الصناعة التي اشتهروا بها، وكان معروفًا فيها وفي إبداعها، آية من آيات خالقه، مع الخير والصلاح والانقباض عن الناس والعزوف عنهم، رأيته على هذه الصفة، واستفدت منه بعض مرسوم الخط، وتوفي حوالي 610هـ»[1].

◎ **اقول** :

وحتى نساء أهل الأندلس لم يعدمن هذه الصنعة، فاحترفت مئات من نساء أهل الأندلس بنسخ المصاحف وإعرابها بالنقط والشكل، وكن يبعنها إلى الورّاقين بسبب ما تميزت به من الجودة والمهارة والمحافظة على مرسوم

(١) «التكملة» لابن الآبار (٢/٥٩٣)، «الحلل السندسية» (٣/١١٠).

رفع المسهم

خط هجاء التنزيل كما هو في المصاحف الأمهات .

○ **اورد عبد الواحد المراكشي** (ت 647هـ) نصًّا يبين أن عجائز أهل الأندلس كن يقمن بنسخ المصاحف ، فقال :

حكى ابن فياض في « تاريخه » في أخبار قرطبة قال :

« كان بالربض الشرقي من قرطبة مائة وسبعون امرأة كلهن يكتبن المصاحف بالخط الكوفي ، هذا ما في ناحية من نواحيها ، فكيف بجميع جهاتها »[1] .

وكنا يحبسن هذه المصاحف في المساجد رغبةً في الخير وتقربًا إلى اللَّه تعالى .

◎ **والمتامل في هذه لاخبار**، يرى أن هؤلاء الذين تصدروا لنسخ المصاحف على مرسوم خط الإمام وإعرابها بالنقط والشكل : **لم يكونوا خطاطين ، ولم يطلبوا مبالغ ضخمة لنسخ المصاحف فحسب ، بل كانوا من علماء القراءات والرسم والضبط** ، إلى جانب الصلاح والتقوى والورع ، يتقربون بعملهم هذا إلى الله سبحانه وتعالى .

على العكس في زماننا هذا : يتولَّى نسخ المصاحف **خطاطون لا يعرفون** قواعد الكتابة العامة ناهيك عن قواعد الرسم ومذاهب علماء الضبط .

ثم يطلبون مبالغ لا تخطر بالبال

---

(١) « المعجب في تلخيص أخبار المغرب » (٣٧٢) ، « الحياة العلمية » (٢٧٣) .

رفع المسهم

◎ **والواجب** على من خوّله اللّه ذلك، وعلى لجان المراجعة والتصحيح: أن تختار خطاطًا عارفًا بمذاهب علماء الرسم وقواعد الضبط، عالمًا بالقراءات والأحكام؛ لأن الخط كما قالت العرب: أحد اللسانين.

وحسن الخط أحد الفصاحتين

فكما أنهم كانوا يراعون في اللفظ: الفصيح والأفصح، كانوا يراعون في **الخط** ما يراعون في **اللفظ**.

○ **ويا ليت يرجع النساخ والخطاطون للمصاحف** إلى هذه الذخائر المذكورة آنفًا، **يتعلمون منها** كيف يصورون الحروف وطرق رسم هجائها وإعرابها بالنقط والشكل؛ **فيستفيدون**.

ولكنهم لم يفعلوا؛ لذلك جاءت خطوطهم للمصاحف غير دقيقة في الترجمة عن اللفظ، وكان يجب عليهم الاعتناء بالخط والضبط؛ لأن المعنى يستقى من الخط وهو الوعاء له.

ونورد هنا بعض النصوص لائمة هذا الشان:

◎ **قال البيهقي أحمد بن الحسين (ت 458 هـ):**

«**من كتب مصحفًا**: فينبغي أن يحافظ على حروف الهجاء التي كتبوا بها تلك المصاحف، ولا يخالفهم فيها، ولا يغيّر مما كتبوه شيئًا، **فإنهم** - الصحابة رضي اللّه عنهم -: **أكثر علمًا**، وأصدق قلبًا

رفع المسهم

ولسانًا، وأعظم أمانة، **فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكًا عليهم**»[1].

◎ **وفي «شرح الطحاوي»:**

«**ينبغي لمن أراد كتابة القرآن** أن ينظم الكلمات كما هي في مصحف عثمان رضي اللَّه عنه؛ لإجماع الأمة على ذلك»[2].

◎ **قال إمام الفن الإمام الحجة أبو داود سليمان بن نجاح (ت 496 هـ) منكرًا على بعض النساخ:**

«كما يفعله كثير من **الجهلة ممن ينتحل كتابة المصاحف** من أهل عصرنا بغير علم ولا تعلم من عالم معروف مشهور بالرواية وعلم الكتابة»[3].

◎ **ونسب أبو عمرو الداني (ت 444هـ) من يفعل ذلك إلى الجهل والغباوة فقال:**

«كما يفعل ذلك قومٌ من **جهلة** النقاط وأغبياء المعلمين».

ويقول الداني:

«وهذه المذاهب الثلاثة فاسدة لا تصح عند التحقيق».

وقال:

---

(١) «شعب الإيمان» (٥/٦٠٠)، «البرهان» (٣/١٤)، «الإتقان» (٢/٤٧٠).

(٢) «سمير الطالبين» (٢٠)، «الجمع الصوتي» (٢٩٩).

(٣) «كتاب أصول الضبط» (٢٣٢).

رفع المسهم

« وإذا فسدت هذه المذاهب الثلاثة بالوجوه التي بيّناها : صح المذهب الأول »[1] .

يقصد : وضع **التنوين** على « **ألف** » الاسم المنصوب ، نحو : « غفورًا رحيمًا » ، ونحوه .

○ ولقد وقع مثل هذا الذي أنكره هؤلاء الأئمة في مصاحفنا المتداولة اليوم ، وأشد منه ، وأكثر مخالفة لما عليه إجماع العلماء السابقين .

◎ وإذا كان الإمامان الجليلان نسبا من خالف ما عليه شيوخ النقل والرواية إلى **الجهل والغباوة والفساد** ، فبم نصف أهل عصرنا ممن انتحل الخط والكتابة والتصحيح ، **وبالغ في الخروج عن قواعد الكتابة** ومذهب علماء الرسم والضبط ؟!

◎ **وحتى المنهجية في كتابة المصاحف عند الخطاطين اشتملت على مخالفات :**

وكان يجب على الناسخ أو الخطاط أن يترك فسحة بين كل حرف وآخر ليتسنى له بدون مضايقة إلحاق المحذوف والحركات والهمزات والمدّات وغير ذلك مما يحتاج إليه من الإعراب وألا يدمج الحروف بعضها في بعض .

◎ **وكان الواجب** أن يكتب الحروف غير مطموسة ولا مدغمة في بعضها ولا متداخلة .

---

(١) « كتاب المحكم » لأبي عمرو الداني (٥٤ ، ٦٣) .

رفع المسهم

ويجب أن تكون علامات الإعراب والمد والهمز والسكون وغيره فوق الحرف تمامًا ولا تكون بعيدة منه؛ لأن من شأن العلامة أن تكون فوق المعلم.

قال الإمام أبو داود مؤكدًا على هذا المعنى:

«فهو - ترك فسحة - من كمال الناسخ ومن مؤكد ما يحتاج إليه الضابط وإلا لم يتم له المراد ولا استبان».

وقال في موضع آخر:

«وألا يقع في حرج ويوقع غيره في أعظم من ذلك، إذا كان **جاهلًا بالخط** أو مستهزئًا بالأمر وغير مراع لما يجب عليه من ذلك»[1].

اقول:

مصداقًا لما نص عليه أبو داود أنني سمعت من يقرأ قول اللَّه تعالى: ﴿ونَمَارِقَ مَصْفُوفَةٌ﴾ في «سورة الغاشية» هكذا: «وَغَمَارِقُ» **بالغين** في موضع **النون والميم**، فبينت الصواب، **فأصرّ على خطئه**، فأعدت عليه الصّواب، فرمى إليّ بالمصحف، فإذا بي أراها في الخط أشبه بما قرأ؛ فالنون فوق الميم مطموسة صارت تشبه الغين بل صارت أقرب إلى حرف الغين منها إلى النون والميم.

فهذا الخطاط وهذاالناسخ وعدم انتباه لجان التصحيح والمراجعة أوقع غيره

---

(١) «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» (١/٢٥٤).

رفع المسهم

في أعظم الحرج كما ذكر الإمام أبو داود، وكان مقتضى صناعة الخط وقواعد الكتابة أن يترك فسحة بين الحروف ويصور الميم دارة **كما يتهجاها الولدان والصبيان في ألواحهم ودفاترهم**، وكما هي معروفة في كتب اللغة العربية.

○ **ونظرًا لارتباط هذا الخط الرّديء بـ« القرآن الكريم » اكتسب مهابة وتقديسًا وإجلالًا عند جميع الناس، ولذلك** لما عرضت الأمر على طلبة العلم وعلى بعض المعنيين بالأمر ترددوا في الحكم على هذا الخط، وظهرت **الكراهة والنفور** من بعضهم، وأبدى بعضهم **الاستغراب**.

وهذا امر محمود لهذه الامة، فلا تزال بخير ما دام هذا الشعور وهذا الإحساس بعظمة هذا الكتاب المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

◍ **وكان يجب** أن تتوفر العناية الكاملة المطلقة لكتاب اللّه - عزّ وجلّ - من جميع الوجوه؛ **لأنه** محل اقتداء واهتداء، فالناس يقتدون به في كل شيء، واقتداؤهم به والعمل بما جاء فيه مطلوب لا يرتاب فيه أحد.

وقد اقتدى به أصحاب البحوث والمؤلفات والمقررات الدراسية والأبحاث العلمية، **وقلدوا هذ الخط**، واقتبسوه، واقتطعوا الآية أو الآيات وصوّروها وألحقوها في محل الاستشهاد بها وحَلَّوا بها أبحاثهم ومصنفاتهم وكتبهم.

بل الامر صار أخطر من ذلك :

رفع المسهم

حيث صُمّمت أجهزة الكمبيوتر على هذا النوع من الخط الرديء، **وهذا جهل آخر استوجبه الجهل الأول** [1].

ومن ثم ظهر الخط الذي كتب به الشرح والتفسير أكثر وضوحًا وبيانًا وجمالًا من الخطّ الذي صوّرت منه الآية من المصحف، وستلمس ذلك عمليًّا في الكتب المدرسية في المرحلة الابتدائية، فالآيات التي صُوّرت من المصحف خطها لا يقارن بالخط الذي كتب به تفسير تلك الآيات ومعانيها الإفرادية والإجمالية، فالخط الذي كتب به تفسير تلك الآيات أجمل وأوضح وأوفى بالغرض المطلوب من الخط الذي صُوّر من المصحف [2].

وقد قمت بدراسة ميدانية مفاجئة عفوية، وبدون تهيئة للنفوس بين صفوف الطلبة بمختلف أصنافهم وأعمارهم.

فكانت نتيجة الاستقراء: أن الكل أطبقوا على أن الخط الذي كتب به تفسير الآية ومعناها أجود وأحسن وأوضح من الخط الذي كتبت به الآية أو الآيات ولم يخالف في ذلك أحد.

وحينئذ؛ ما لبث أن تلاشى الاستغراب وتحوّل النفور إلى رغبة والكراهية إلى استحسان والتردد إلى حزم وعزم وحماس.

◎ **ولجنة مراجعة المصاحف وتصحيحها: لم تفعل شيئًا في المصاحف؛ إلا** مراعاة لما سقط سهوًا أو نسيانًا من الخطاط **ولم** تقم باختيار

---

(١) **والجهل هنا**: بمعنى عدم العلم والمعرفة.

(٢) **انظر**: كتب التربية الإسلامية لوزارة التربية بدولة الكويت.

رفع المسهم

الناسخ أو الخطاط الذي تتوفر فيه معرفة قواعد الكتابة ومذاهب علماء الضبط ، **ولم** ترشده إلى الصواب .

◎ وإني اذكّر اللجنة الموقرة ومن يتولى نسخ المصاحف بما فعله سلفها وصاحب سنتها أبو الأسود الدؤلي :

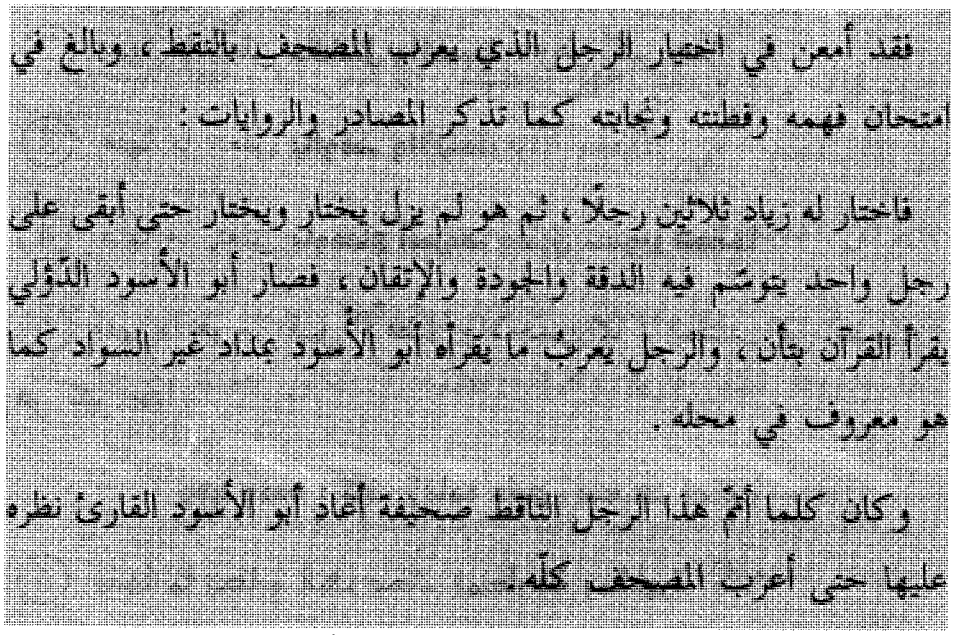
فقد أمعن في اختيار الرجل الذي يعرب المصحف بالنقط ، وبالغ في امتحان فهمه وفطنته ونجابته كما تذكر المصادر والروايات :

فاختار له زياد ثلاثين رجلاً ، ثم هو لم يزل يختار ويختار حتى أبقى على رجل واحد يتوسّم فيه الدقة والجودة والإتقان ، فصار أبو الأسود الدؤلي يقرأ القرآن بتأنٍ ، والرجل يعرب ما يقرأه أبو الأسود بمداد غير السواد كما هو معروف في محله .

وكان كلما أتمّ هذا الرجل الناقط صحيفة أعاد أبو الأسود القارئ نظره عليها حتى أعرب المصحف كلّه .

يجب على الناسخ ولجان المراجعة والتصحيح أن تسترشد وتقتدي بفعل أبي الأسود وما فعله في اختيار الناسخ لا أن تطلق له الحبل على الغارب يفعل ما يشاء ، **ولا هم للجنة بعد ذلك** إلا مراعاة ما سقط سهوًا أو نسيانًا .

◎ ◎ ◎

رفع المسهم

والمآخذ التي تؤخذ على كتابة المصاحف وإعرابها بالنقط والشكل تتنوع على النحو التالي :

(1) منها ما يتعلق **بالرسم العثماني** وهو قليل قليل جدًا .

(2) منها ما يتعلق **بالشكل والضبط** ، وهو كثير جدًا .

(3) منها ما يتعلق **بالوقف والابتداء** .

(4) منها ما يتعلق **باوضاع الحروف وطرق تصوير هجائها** .

(5) منها ما هو من قبيل الأفضل والأحسن مما لا يختلف في أفضليته . وهو كثير جدًا .

وهو وحده : كاف لإعادة طبع « مصحف إمام »

(6) منها ما يحتاج إلى بحث ومدارسة ومشاورة [1] .

---

(١) وقد حكَّمْت في هذا الموضوع بحثين :

الاول :

« الوصل والوقف وأثرهما في بيان معاني التنزيل » ونشرته « مجلة كلية الشريعة » بجامعة الكويت .

والثاني :

« التوجيه السديد في رسم وضبط بلاغة القرآن المجيد » .

وقد ارتأت لجنة التحكيم في قرارها أن يكون العنوان :

رفع المسهم

حدود مشكلة البحث

إن بعض الناس تساهلوا في أمر الرسم العثماني، وتقاعسوا عن البحث فيه، فلم يفقهوا ما فيه من المعاني والأسرار العجيبة، ونظروا إليه معزولًا عن اللغة العربية، وصاروا يكتبون الآيات القرآنية **بالرسم القياسي** زعمًا منهم أنه الأحرى والأولى، **بل بلغ الجهل ببعضهم**: أن طعن فيه وخطَّأ الصحابة - رضي اللَّه عنهم - في كتابتهم للمصحف.

قال ابن الخطيب:

«إنه - الرسم - يقلب معاني الألفاظ ويشوهها تشويهًا شنيعًا، ويعكس معناها بدرجة تكفِّر قاريه وتحرف معانيه لا يمكن تعليله ولا يستطاع تأويله»[1].

= «مخالفات النساخ ولجان المراجعة والتصحيح لرسم المصحف الإمام» وهو الموضوع الثاني، أي ما يتعلق بالمصححين.

ثانيا:

راجع: «مجلة البحوث الفقهية المعاصرة» العدد: (٤٧) شهر أكتوبر سنة (٢٠٠٠هـ) الموافق: ربيع الآخر (١٤٢١هـ).

فقد بحثت هذا الموضوع من جميع أطرافه وحكمته وأجازته لجنة التحكيم ونشر والحمد للَّه رب العالمين.

وقد أبت همت الأستاذ العالية الأخ الفاضل: **محمد عوض المنقوش** صاحب *دار الحرمين* إلا أن يجمع البحثين في كتاب ويقوم بطباعتهما ونشرهما، نسأل اللَّه له الأجر والمثوبة، وكان هذا بإشارة وتوجيه الأخ الأستاذ: **فيصل يوسف العلي** أعلى اللَّه مقامه في الدنيا والآخرة وجزى اللَّه خيرًا الأستاذ: **محمد عوض المنقوش** صاحب *دار الحرمين* على طباعة هذين البحثين ونشرهما، واللَّه ولي التوفيق.

(١) «كتاب الفرقان» لابن الخطيب (ص: ٧١) «الجمع الصوتي» للبيب (ص: ٢٩٣).

رفع المسهم

وقال عبد العزيز فهمي في إسراف وتحامل: «إنه سرطان أزمن فشوَّه منظر العربية وغشَّى جمالها»[1].

وقد استشكل أمر الرسم العثماني كثير من المعاصرين، ونادى بعضهم بتغييره بالرسم القياسي، وتوقف بعضهم في فهمه وبالغ بعضهم في تقديسه، وقال: إنه معجز.

وحدود مشكلتهم: في الفهم لا في الرسم، ويقولون: إن بعض الحروف الزائدة والناقصة **كالألف والواو والياء**، منها ما يلفظ وينطق ولا وجود له في خط **المصحف العثماني**، ومنها لا ينطق ولا يلفظ، وهو مرسوم في خط **المصحف العثماني**، ومن ثم كان هذا الإشكال في نظرهم يحتاج إلى نظر وتأمل، وقد قاموا بمحاولات لإيجاد تفسير لهذا النمط من الحروف الزائدة والناقصة، ولم يجدُوا تفسيرًا ولا تعليلًا.

(١) «الحروف اللاتينية في كتابة العربية» (ص: ٧).

رفع المسهم

الدراسات السابقة :

عالج مشكلة اختلاف الرسم العثماني عن الرسم الإملائي الدكتور لبيب السعيد ، وكتب في ذلك كتابًا حاول فيه الكشف عن سبب اختلاف الرسم العثماني وإيجاد حل لتلافي الصعوبة في قراءة القرآن في المصاحف التي تلتزم بالرسم العثماني .

وبعد محاولات جادة منه في كتابه « الجمع الصوتي الأول للقرآن »[1] ، **وفي رسالته القصيرة** التي سماها « رسم المصحف المشكلة وحلها »[2] توقّف وخلص في النهاية إلى :

وجوب احترام الرسم العثماني

وهو أمر لم يجد منه مفرًّا ؛ لإجماع الأئمة الأربعة وغيرهم على وجوب التزامه كما ذكره الإمام أبو عمرو الداني وغيره .

والحل عند الدكتور لبيب لعلاج مشكلة القراءة من المصحف مع وجود هذه الحروف الزائدة والناقصة أنه لا بد من تسجيل القرآن صوتيًّا على الأشرطة وإذاعته على الناس ، لأنهم لا يستطيعون أن يقرءوا القرآن من المصحف ، والشيخ المقرئ لا يتوافر لكل الناس ، ولم يجد سبيلًا إلا هذا السبيل سبيل إذاعة القرآن الكريم .

---

(١) كلاهما مطبوع بدار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية .

(٢) « المقنع في معرفة مرسولم مصاحف أهل الأمصار » (ص : ٩) .

رفع المسهم

أهمية البحث :

تبدو أهمية بحث هذا الموضوع في الكشف والبيان عن وجه زيادة هذه الحروف ووجه نقصانها في خط المصحف العثماني ، ومحاولة إيجاد تفسير لهذه الزيادة والنقص كما أن هذه الدراسة تحاول ولأول مرة إيجاد صلة وربط بين الرسم العثماني والكتابة في اللغة العربية ، **فيهدف البحث** : عن طريق الموازنة والمقارنة إلى التوفيق بين اللغة العربية ، والرسم العثماني ، **والإجابة الكاملة عن كل الشبهات** التي رفعها دعاة تغيير الرسم العثماني ، وبيان السبب في اختلاف مصاحف اليوم في الرسم والضبط بين أهل المشرق والمغرب بأمثلة تطبيقية ، فتهدف الدراسة إلى التقليل من الخلاف ما أمكن إلى ذلك سبيلًا .

كما تظهر هذه الدراسة : حروفًا غفل عنها نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح ، سواء ما كان منها من قبيل الرسم أو ما كان من قبيل الضبط .

كما تكشف الدراسة : عن مصادر ومراجع مخطوطة لم **يطلع عليها أصحاب هذا الفن** ، والفضل للّه وحده .

رفع المسهم

منهجية البحث :

بعد أن جمعت أطراف الموضوع، وفكرت فيه كثيرًا وأعملت الفكر عنده طويلًا ظهر لي أن يكون على النحو التالي :

(1) بيان أن القرآن لا يتلقى من الصحف .

(2) بيان وجوب اتباع عمل الصحابة في الرسم العثماني .

(3) بيان صلة الرسم العثماني بوجوه القراءات وأصواتها .

(4) بيان أن اللغة العربية لا تخالف الرسم العثماني .

(5) بيان سبب اختلاف مصاحف اليوم وعلاجه .

(6) الخاتمة وفيها خلاصة البحث وبيان نتائجه وفوائده .

ومنهجي في هذا البحث :

إزالة الاختلاف أو تقليله ما أمكن إلى ذلك سبيلًا بين رسم مصاحف أهل المشرق وأهل المغرب وضبطها، فإن المتأخرين ونساخ المصاحف وضعوا تقسيمًا جرى عليه العمل في مصاحف أهل المشرق، وآخر جرى عليه العمل في مصاحف أهل المغرب، فتعددت المصاحف وتنوعت، **بل صار لكل مصر من أمصار المسلمين رسم وشكل معين**، وقد يكون مبنيًّا على غير أساس صحيح كما سيتضح ذلك في عرض بعض الحروف من ذلك .

ولسوف أتعرض - بإذن اللَّه وتوفيقه - لبيان بعض الكلمات القرآنية التي

رفع المسهم

وقع في رسمها أو ضبطها اختلاف أو التي وقع فيها خلاف الأولى، **وأتحاشى الكلام على الأحرف المتفق عليها**، وأختار منها ما يؤدي حق التلاوة، **فلا نتمسك بقواعد الخط والضبط ومذاهبه على حساب تحقيق ألفاظ التلاوة**؛ وما وضع الخط والرسم إلا ليكون - ما أمكن إلى ذلك - ترجمة وافية باللفظ.

ومنهجي في هذا البحث: عرض هذه الكلمات القرآنية الجاري بها العمل على أقوال العلماء المتقدمين منهم والمتأخرين، ونقل رواياتهم ونصوصهم فيها؛ ليتبين مدى مطابقتها أو مخالفتها لما وصفوه وتأملوه في **المصاحف الأمهات**.

ونتبع في اختيار الرسم والضبط: طريقة الترجيح، مراعيًا في ذلك الرسم والضبط الذي به تتحقق الغاية من التلاوة، **وهو الأصل في هذا الباب؛ فيجب أن يكون الخط والضبط تابعين للتلاوة**، وهذا هو المنهج السديد والتوجيه الرشيد لا العكس؛ **بشرط**: ألا يمس ذلك جوهر الرسم المتفق عليه، فلا يجوز تغييره.

والذي جَرَّأني على هذا العمل؛ وإن كنت لست أهلًا لهذه الصناعة: **هو النصح لكتاب الله**، وخدمة للقرآن وأهله، وبعد بيان مناقشات هذه الكلمات والحروف، وبيان وجه الصواب فيها عَنَّ لي أن أُسَمِّيَ هذا البحث:

«التَّوجيه السَّديد في رسم القرآن المجيد وضبط بلاغته»

ولا إله غيره ولا مرجوَّ إلا خيره، وهو وحده المعين والهادي إلى سواء السبيل.

رفع المسهم

أولًا: القرآن لا يتلقى من المصحف:

إن هؤلاء الذين قدحوا في الرسم العثماني ارتكبوا أخطاء جمة في دعواهم الباطلة؛ أن فيه تناقضًا غريبًا وتنافرًا معيبًا، **فاعتقادهم** أن القرآن يتلقى من الصحف والمصاحف: **خطأ في التصور**، فالأساس الذي انطلق منه هؤلاء وبنوا عليه دعواهم: **فاسد**، وما بني على فاسد فهو فاسد مرفوض، ولم يقل أحد من أئمة القراءة إن القرآن يتلقى من المصاحف والخط، إن حفظ القرآن وتلاوته لم يعتمدا على المصاحف وحدها، بل على التلقي والمشافهة، والسماع والرواية **وهي سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول**، وهذا واضح جلي من السنة، فهذا معلم الأمة ﷺ كان يتعلم القرآن من جبريل عليه السلام ويشافهه به ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٤]، ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ [النجم: ٥]، وكان يعارضه القرآن في كل عام في شهر رمضان [١]، وعارضه عام وفاته ﷺ مرتين، وكما جاء في الخبر الصحيح أنه كان يدارسه القرآن في رمضان وكل ذلك تم **بالمشافهة والتلقي**: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦] ومادة: «**تَلَقَّى**»: من اللقيا فيها لقاء بين اثنين هما: **المتلقِّي والمتلقَّى منه**، والمتلقِّي هنا: هو الرسول ﷺ، والمتلقى منه: هو اللَّه تعالى؛ ولكنه بواسطة جبريل، يبينه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨] فإذا قرأه عليك جبريل فاتبع قراءته [٢].

---

(١) انظر «فتح الباري» (ج ٤ ص ١١٦، ج ٩ ص ٤٣).

(٢) انظر «سنن القراء» (ص: ٤٥).

رفع المسهم

واقتد به وبفعله ﷺ - وهو العرض والسماع - : الصحابة رضي الله عنهم .

فهذا عبد الله بن مسعود يقول :

« حفظت من في رسول الله ﷺ بضعًا وسبعين سورة »[1] .

ويبين عن من أخذ بقية السور فيقول في رواية أخرى :

« وأخذت بقية القرآن عن أصحابه »[2] .

ويتجلى لنا ذلك واضحًا ؛ في المصاحف التي نسخها عثمان رضي الله عنه ، فأرسل مع كل مصحف قارئًا يعلم الناس صفة الأداء .

وفي هذا ، دليل قاطع على أن من أحكام القراءة ما لا يمكن أخذه من المصحف ، **ولكن بالتلقي والسماع والمشافهة ؛ فالقراءة : رواية وسند وتلق** ، وما خط المصحف إلا كالتذكرة ، ولو كتبناه بالرسم القياسي كما يزعمون لا يزول اللبس الذي ادعوه ، لأن في القراءات كيفيات خاصة ثابتة بالتواتر والرواية والنقل ، وهي لا تضبط إلا بالمشافهة والتلقي والتعليم ، إذ لا يوجد في الخط ما يرشد إليها كالمدّ والإمالة والإظهار والإدغام والإشمام والروم والغنة وغيرها ، وضبطها علامة على الأداء والكيفية ، ولا علامة لصفة الأداء والكيفية ، **فالشكل والضبط** : لا يبين صفة الأداء وكيفية النطق ، ولا يتحقق ذلك إلا بالمشافهة والسماع مع التكرار .

(١) البخاري « فضائل القرآن » (ج ٦ ص ١٠٢) مسلم « فضائل الصحابة » (ج ٤ ص ١٩١٢) .
(٢) « فتح الباري » (ج ٦ ص ٤٨) .

رفع المسهم

ولذلك، اختار أبو داود سليمان بن نجاح (ت : 496هـ) وهو الحجة في هذا الباب عدم ضبط بعض الحروف، **وعلل ذلك بقوله**:

«إذ لا يقدر أحد أن يلفظ بهن مخفاة ولا مختلسة من الكتاب حتى يأخذ ذلك مشافهة من العالم مع رياضة وتفهم وتعلم»[1].

وعلل ذلك في موضع آخر فقال: «لأنه لا يتوصل إلى حقيقة اللفظ بها إلا بالمشافهة من فم المقرئ دون الضبط والخط»[2].

وحينئذ؛ لم يبق شك في أن تلاوة القرآن لا تكون من المصحف إلا بعد التلقي والسماع والمشافهة.

(١) «كتاب أصول الضبط» (ص: ٢٤).

(٢) «كتاب أصول الضبط» (ص: ١٣٧).

رفع المسهم

ثانيا: بيان وجوب اتباع عمل الصحابة في الرسم:

من الأخطاء التي وقع فيها هؤلاء الذين ينادون بتغيير الرسم العثماني واستبدال الرسم القياسي به: أنهم اعتقدوا أن الصحابة رضي اللَّه عنهم اصطلحوا على هذا الرسم، وحينئذ لا يوجب ذلك الالتزام به، وهذا منهم قصور في الفهم، وخطأ في الاعتقاد، **وهذا الزعم فاسد**، وكل ما بنى على فاسد فهو فاسد مرفوض.

فإن الرسم العثماني يتأكد العمل به من جهتين:

الأولى:

إقرار الرسول ﷺ لهذا الرسم، والوحي لا يزال ينزل؛ ولو وقع فيه ما ذكروا لجاء الوحي على الفور مبينًا وموضحًا كما نزلت آيات العتاب.

الثانية:

عمل الصحابة رضي اللَّه عنهم، وهذا وحده كاف في وجوب الاقتداء بهم وبما اصطلحوا عليه، فهؤلاء القوم يزعمون أن عمل الصحابة غير واجب الاتباع، **وهذا خطأ جسيم**؛ فإنهم نقلوا لنا القرآن والسنة بما في ذلك هجاء المصاحف، كيف نتابعهم على ذلك ونخرج منه هذا الرسم، وهو ألصق بالقرآن أو هو القرآن المكتوب، بل هو من أولى ما يجب قبوله واتباعه والعمل عليه.

رفع المسهم

فإن كان الرسم توقيفيًا : كان اتباعنا له ألزم .

وإن كان اصطلاحًا من الصحابة : كان عملنا به أحق فعلى كلا القولين يلزمنا اتباعه .

قال اللبيب في شرحه للعقيلة :

« فما فعله صحابي واحد وأمر به فلنا الأخذ به والاقتداء بفعله والاتباع لأمره ، فكيف وقد اجتمعت الصحابة على كتب المصحف حين كتبوه نحو **اثني عشر ألفًا من الصحابة رضي الله عنهم** ، ونحن مأجورون على اتباعهم ومأثومون على مخالفتهم .

فينبغي لكل مسلم عاقل : أن يقتدي بهم وبفعلهم ، فما كتبوه **بغير ألف** : فواجب أن يكتب **بغير ألف** وما كتبوه **متصلًا** : فواجب أن يكتب **متصلًا** ، وما كتبوه **منفصلًا** : فواجب أن يكتب **منفصلًا** ، وما كتبوه من تاء التأنيث **بالتاء** : فواجب أن يكتب **بالتاء** ، وما كتبوه **بالهاء** : فواجب أن يكتب **بالهاء** » .

ثم علل لذلك فقال :

« لأنهم لم يرسموا شيئًا إلا على أصل وعلم ومعرفة وقصد لذلك ؛ لمعان جمة علمها من علمها ، وجهلها من جهلها »[1] .

ومما علمناه وظهرت حكمة رسمه ما تعلمناه في الصغر :

---

(١) « الدرة الصقيلة » (ص : ١٨ ، ٢٦) .

رفع المسهم

« كل امرأة في القرآن أضيفت إلى زوجها تكتب بتاء مفتوحة ، وإلا تكتب بتاء مربوطة » .

فتأمل هذا السر العجيب ، لا يمكن أن يكون هذا قد حصل في كتابة الصحابة اتفاقًا ، وإنما تم عن قصد ومعرفة لمعان غابت عنّا .

فكلمة « امراة » :

إذا أضيفت إلى زوجها : تكتب مفتوحة هكذا : ﴿امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران : ٣٥] فكأنها مفتوحة لزوجها فقط .

وإذا ذكرت مقطوعة عن الإضافة : تكتب مربوطة كقوله : ﴿إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً﴾ [النمل : ٢٣] .

هذا سر عجيب

رفع المسهم

ثالثا: بيان صلة الرسم العثماني بوجوه القراءات:

إن هؤلاء الذين ينادون بتغيير الرسم العثماني يجهلون الصلة الوثيقة التي بين هذا الرسم ووجوه القراءات وأصواتها.

ومن المعلوم لدى علماء القراءات: أن أي تغيير في رسم بعض الكلمات القرآنية غالبًا ما يؤدي إلى تغيير في نص القرآن: **إما** تغيير في بنية الكلمة يترتب عليها تحريفها، أو تغيير في الوقف عليها، أو ربما أدى في بعض الأحيان إلى إسقاط قراءة منزَّلة.

إن كتابة: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] **بألف بعد الميم:** يسقط القراءة **بحذف الألف، وهي متواترة**، كما أنه لو كتبت ﴿امرأت﴾ و ﴿رحمت﴾ و ﴿نعمت﴾ وغيرها في مواضعها المفتوحة بالهاء، **لتغيّر الوقف عليها**[1].

ومثلها: لو حذفت **الألف** من الرسم على قولهم بزيادتها من قوله تعالى: ﴿الظنونا﴾ و ﴿الرسولا﴾ و ﴿السبيلا﴾ [الأحزاب: ١٠ - ٦٧] لسقطت القراءة **بإثبات الألف** وهي متواترة، فأي تغيير في الرسم في هذه المواضع وأمثالها: يؤدي إلى تغيير في القراءة، أو إخلال فيها، أو إسقاط لها، وإن لم يظهر لنا ذلك في مواضع أخرى.

ولقد عبر عن هذه الصلة الوثيقة بين القراءة والرسم: الإمام الحجة أبو العباس المهدوي فقال: «كانت الحاجة إليه - الرسم - كالحاجة إلى

---

(١) انظر: «المقنع» للداني (ص: ٧٧).

رفع المسهم

سائر علوم القرآن ، **بل أهم** ، ووجوب تعليمه أشمل وأعم ؛ إذ لا يصح معرفة بعض ما اختلف القراء فيه دون معرفته »[1] .

ولو أهملنا هذا الرسم الذي اتفق عليه الصحابة : لضاع ، وبضياعه ، يضيع كثير من هذه اللغات والقراءات والأوجه التي لا يمكن الاستدلال عليها إلا بالمصاحف التي هي أوثق وأصدق الحديث ، فهجاء المصاحف له تعلق كبير بالقراءات وأصواتها وأدائها ، **ولذلك** : لم تخل كتب القراءات من عقد باب في بيان مرسوم المصاحف .

◎ **ومن جهة اخرى** ؛ أن هؤلاء الذين طعنوا في الرسم العثماني وقعوا في تناقض عجيب وتنافر معيب ، وإذا كان السبب الدافع إلى كتابة المصاحف بالرسم القياسي على حدٍّ دعواهم ، هو هذه الحروف المحذوفة والزائدة في المصحف فإن الكتابة بالرسم القياسي لا تخلو من هذه الحروف الزائدة والناقصة من ذلك مثلًا : « هذا » و « ذلك » و « لكن » و « قالوا » و « الشمس » و « النهار » ، ونحوها ؛ **بل** إنَّ بعض الكلمات تضمنت الحذف والزيادة ، كنحو : « أولئك » بزيادة **واو** ونقص **ألف** . فاتفقت مع رسم المصحف في النقص والزيادة ، ولكثرة استعمالهم لها : لا يشعرون ؛ **فحسبهم اللغوي متبلد** .

○ **ثم إن المبتدئ** في أول مراحل التعليم الذي عرف زيادة **الألف** بعد **واو الجمع** في نحو : « قالوا » ، وحذفها في نحو : « هذا » وشبهه في الرسم القياسي ، يعرف الزيادة والحذف في الرسم العثماني لا فرق بين هذا وذاك .

---

(١) « هجاء مصاحف الأمصار » للمهدوي (ص : ٧٥) .

رفع المسهم

ومثل ذلك يقال في الحروف المثبتة والمحذوفة والمبدلة في الرسم العثماني والطريقة واحدة في التلقي والتعليم لا فرق بين تعلم الرسم العثماني والرسم القياسي ، **بل هناك ما يدعو** إلى أن الرسم في بعض الحالات يكون أسهل وأيسر إذا علمت بعض مزاياه وفصاحته وبلاغته .

وقد رأيت ولمست المحافظة الجادة على الرسم العثماني في بلاد المغرب والجزائر وأفريقيا ؛ فلا يزال الصبيان وطلاب المدارس القرآنية ذات الطراز القديم يكتبون القرآن في **الألواح** بالرسم العثماني ، ولم نسمع منهم شكوى ولا نفورًا من الالتزام به .

ولقد مررت على طلاب « **الزوايا** » و « **المحاظر** » ، وتأملت هذه **الألواح** ، فلم أجد في كتابتهم خروجًا عن الالتزام بخط المصحف ، ولعلمائهم فيه : **منظومات وأراجيز ومتون** ، يحفظونها ويُعوِّلون عليها .

وقد امتدح عبد الرحمن بن خلدون **وأثنى على أهل المغرب عامة** ؛ لقيامهم ومحافظتهم على الرسم العثماني فقال :

« فأما أهل المغرب فمذهبهم في الولدان : الاقتصار على تعليم القرآن فقط وأخذهم في أثناء المدارسة بالرسم ومسائله ... » .

إلى أن قال : « فهم لذلك أقوم على رسم القرآن وحفظه ممن سواهم » [1] .

وصف ابن خلدون طريقة تعليم الأولاد في بلاد المغرب ، وأنهم يتعلمون

(١) « مقدمة ابن خلدون » (فصل ٣١ ص : ٥٣٧) .

رفع المسهم

الرسم العثماني مع تعليمهم للقرآن، وهي سنة القراء في مناهجهم.

أقول:

هذه الطريقة كانت في عصر ابن خلدون في القرن الثامن، وقد استمر الحال على ذلك إلى عهد قريب، وقد أدركنا تلك الطريقة، وحفظنا القرآن بها.

أما الآن: فانحسرت طريقة تعليم الرسم العثماني، **وتقلصت** من بلاد المغرب، **وانزوت** في بلاد شنقيط، ولا يدري ابن خلدون ماذا أحدث أهل المغرب بعده؛ **لذلك: يصح لي أن أقول اقتباسًا من عبارته:**

«أهل شنقيط أقوم على الرسم العثماني وحفظه ممن سواهم من أهل المغرب»، وإن كان لا يزال شيء من ذلك عند علمائهم.

فتلك، شهادة ابن خلدون في عصره **لأهل المغرب**.

وهذه، شهادتنا **لأهل شنقيط**: الذين لا يزالون يحفظونه ويلتزمونه في كتابتهم للقرآن في الألواح، ودرج على ذلك سلفهم وخلفهم.

ولعل ذلك نابع من اعتقادهم: أن الحفظ لن يتم ولا يسمى الحافظ حافظًا حتى يتقن حفظ القرآن مع حفظ رسمه وضبطه، فعندهم أن المكتوب والمحفوظ شيء واحد، ولا يمكن الفصل بينهما، ولا يخطر ببالهم غير ذلك، فهذا معتقدهم، **ولا يجاز الطالب**؛ إلا بعد حفظ القرآن: عرضًا، وسماعًا، مع رسمه، وضبطه بالنقط والشكل.

رفع المسهم

فهذه طريقة أهل الجزائر والمغرب وشنقيط في الحفظ، وقد حفظنا القرآن بها، ولم نسمع أحدًا منهم شكا من أمر صعوبة الرسم العثماني، بل يأخذونه مسلمًا؛ **لأنه**: رسم زيد بن ثابت كاتب الوحي، **بخلاف غيرهم**؛ فإنهم أهملوا الرسم العثماني ولا يعرفونه، **لأنّهم** لا يكتبون القرآن في **الألواح**، وإنما يحفظونه من المصحف، فصار الرسم عندهم مقصورًا على لجان تصحيح المصاحف قابعًا خلف المطابع، وهذا يعد من العجز والتقصير عند العلماء، **لأنه**: لا يجوز أخذ القرآن من الصحف ولا من المصحف، فقد أثر عن بعض أهل العلم قولهم:

«لا تأخذوا القرآن من مصحفيٍّ ولا العلم من صحفيٍّ»[1].

(١) «شرح ما يقع فيه التصحيف» (ص: ١٠).

رفع المسهم

رابعًا: بيان أن اللغة العربية لا تخالف الرسم العثماني:

من بين خصائص اللغة العربية: **الإيجاز**، وهو واد من أودية البلاغة والفصاحة حتى قالوا:

« البلاغة الإيجاز »

فجاء خط المصحف على سنن لغة العرب من الإيجاز في بابه، فوافق خط المصحف للغتهم العربية.

فالرسم العثماني: لا يخالف اللغة العربية بوجه، وقد احتج به أهل اللغة، ورجعوا إليه، وقدموه عند الاختلاف، وإذا راجعنا كتاب سيبويه (ت: 180هـ) نجد أنه نص في مواضع كثيرة على ضرورة الحذف طلبًا للخفة، وذكر في كتابه صورًا كثيرة للحذف إيجازًا واختصارًا[1].

ومثله يحيى بن زيد الفرَّاء (ت: ٢٠٧هـ) في كتابه « معاني القرآن »[2].

ومثلهما: أبو محمد عبد اللَّه بن قتيبة (ت: 276هـ):

وعلل ذلك بقوله: « لأن فيما بقي دليلًا على ما ذهب »[3].

قال ابو عمرو الداني:

« وحذفها من سائغ اللغات سمعها قومٌ من الأثبات »[4]

---

(١) « الكتاب لسيبويه » (ج ١ ص ٥٤ ، ٢٥).

(٢) « معاني القرآن » للفراء (ج ١ ص ٩٠).

(٣) « أدب الكاتب » لابن قتيبة (ص: ٢٤٢). (٤) « الأرجوزة المنبهة » (ص: ٢٦١).

رفع المسهم

هذا إذا كان الإيجاز في لغة العرب يراد به الاختصار والتخفيف وعدم التطويل فحسب، فما بالك بهذا الإيجاز في **الرسم العثماني**؛ الذي ظهر فيه سمو البلاغة وحسن الفصاحة في تأدية وجوه القراءات وأصواتها، فليس هناك تنافر بين اللغة العربية والرسم العثماني، والأمثلة على هذا الحذف كثيرة منها قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣] رسم الصحابة هذه الجملة وغيرها بدون نقط ولا شكل ولا تشديد ولا تخفيف، وبحذف **الألف والياء**، فرسمها على هذه الصفة ومجيئها على هذه الحال يجعلها تؤدي جميع القراءات المتواترة، **وهي أربع قراءات برسم واحد**، فمثل هذا الإيجاز في الرسم العثماني أدى أوجهًا وأصواتًا مختلفة، فهو أبلغ وأفصح من أي رسم آخر، فلو رسمت **الألف** أو **الياء** في الخط على حدِّ زعمهم؛ **لسقطت جميع القراءات الأخرى المتواترة**، والحذف مشهور في لغة العرب:

قال الكسائي:

« والعرب قد تفعل مثل هذا فيقول: القاضي والقضي.

وأنشدني بعض أهل العربية:

لتقعدن مقعد القضيّ وتحلفي بربّك العليّ [1]

ومن فصاحة الرسم وبلاغته: زيادة **الألف** في نحو قوله تعالى: ﴿الظنونا﴾ و﴿الرسولا﴾ و﴿السبيلا﴾ ونحوها، فكتبت **بالألف** في

(١) « مشكل الآثار » للطحاوي (ج ٤ ص ٢٠٠).

رفع المسهم

المصاحف على لغة من يقول: «لقيت الرجلا» بإشباع فتحة اللام.

○ **روى أحمد بن يحيى**، عن جماعة من أهل اللغة: أنهم رووا عن العرب: «قام الرجلو» بواو، و«مررت بالرجلي» بياء في الوصل والوقف و«لقيت الرجلا» بألف في الحالين.

قال الشاعر:

إذا الجوزاء أردفت الثريا ظننت بآل فاطمة الظنونا[1]

هذا إذا كان إثبات **الألف** في هذا البيت يراد به إقامة الوزن أو يراد به لغة من لغات العرب كالأمثلة السابقة، فما الظن إذا كان رسم هذه الألف في تلك الكلمات المذكورة وغيرها جاء لرعاية القراءات المتواترة التي وردت فيها فلو حذفت الألف المزيدة على حدٍّ زعمهم **لسقطت قراءات متواترة**، فإثباتها من فصاحة الرسم وبلاغته.

قال الفراء:

«وأهل الحجاز يقفون بالألف وقولهم أحبُّ إلينا لاتباع الكتاب، ولو وصلت بالألف لكان صوابًا؛ لأن العرب تفعل ذلك»[2].

وحينئذٍ؛ فلا وجه لقول من قال: إن هذه **الألف زائدة**، ولا ينبغي أن توصف حروف القرآن لا بالزيادة ولا بالنقص.

---

(١) «مقدمة المباني» (ص: ١٦٥).

(٢) «معاني القرآن» (ج ١ ص ٣٥٠).

رفع المسهم

وبعد هذا العرض: تبين لي واتضح أن الرسم العثماني ليس غريبًا على لغة العرب وليس فيه تناقض ولا تنافر مع اللغة العربية **كما زعموا**.

فكما أن الرسم العثماني اشتمل على حروف زائدة لأغراض بلاغية فهمها من فهمها وجهلها من جهلها.

فكذلك اللغة العربية اشتملت على حروف زائدة.

وكما أن خط المصحف اشتمل على حروف محذوفة.

فكذلك اللغة العربية اشتملت على حروف محذوفة.

وكما أن الرسم العثماني اشتمل على حروف مبدلة.

فكذلك اللغة العربية اشتملت على حروف مبدلة.

فالمحافظة على الرسم العثماني هي عين المحافظة على اللغة العربية.

بل فيه زيادة محافظة على بعض اللغات التي لم يحفظها إلا الرسم العثماني، فوافق خط المصحف لغة العرب وطابق فصاحة القرآن وبلاغته، فكما أنّهم كانوا يراعون في الألفاظ الفصيح والأفصح كانوا يراعون في الخط الفصيح والأفصح ويكرهون في الخط ما يكرهون في اللفظ.

وقد دأب أهل اللغة قديمًا وحديثًا على الاحتجاج بالرسم العثماني في مواضع الاختلاف، كما احتج به علماء التفسير عند اختلافهم في بيان مراد اللّه من الآية كما في قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنسَىٰ﴾ [الأعلى: ٦]

رفع المسهم

هل هو نهي أو نفي . لا شك أن عدم حذف الألف من قوله : ﴿تَنسَى﴾ يدل على أنه نفي ، فلا وجه للعجب والاستغراب ولا جفوة ولا قطيعة بين الرسم العثماني واللغة العربية .

رفع المسهم

خامسًا : بيان اختلاف المصاحف وسببه :

اختلفت المصاحف التي بأيدينا اليوم اختلافًا كبيرًا في طريقة الرسم والضبط، ويكاد يكون لكل مصر من أمصار المسلمين مصحف .

وإذا ضيقنا دائرة الاختلاف : نجدها تنحصر في **رسم أهل المشرق** وضبطهم وفي **رسم أهل المغرب** وضبطهم .

وكل منهما : له طريقته ومذهبه في الرسم والضبط .

وإذا عرضنا هذا الاختلاف على أقوال أئمة العلم والذين هم حجة في هذا الباب : ينهار معظم هذا الاختلاف وليس له في بعضه سند يقوم عليه .

فالمصاحف الموجودة بين أيدينا اليوم : تحتاج إلى تحقيق في باب الرسم والضبط .

قال الشيخ حسين بن علي الرجراجي (ت : 899هـ) وهو يرد على من يحتج بالمصاحف الموجودة في عصره فقال :

« إذ لا حجة بالمصاحف الموجودة بين أيدينا اليوم وإنما الحجة بالمصاحف القديمة التي كتبها الصحابة رضي اللَّه عنهم ، وهي التي اطلع عليها أبو عمرو الداني وأبو داود وغيرهما من الشيوخ المقتدى بهم في هذا الشأن » [1] .

---

(١) « تنبيه العطشان » ، ورقة (ص : ٤٦) .

رفع المسهم

◎ **ومن ثم** كان من الواجب علينا أن نعرض هذا الاختلاف على ما نقله الأثبات من المصاحف الأمهات المظنون بها الصحة وما رواه أئمة هذا العلم المهجور الذي كاد أن يندثر ويندرس، ويكون اختلاف المصاحف مقبولًا إلى حد ما؛ **إذا وجد أصل الخلاف في المصاحف الأمهات**، فيكتب في بعضها بالحذف أو بوجه ما، ويكتب في بعضها الآخر بالإثبات أو بوجه آخر، وجاءت الرواية مبهمة من غير تسمية مصر بعينه فبهذه الصفة قد يسوغ للمشارقة أو المغاربة أن يختاروا أحد الوجهين الذي يحقق التلاوة، بشرط أن لا يخرج الخلاف عما رواه أئمة هذا العلم.

ولقد تأملت هذا الاختلاف الواقع في مصاحفنا اليوم:

فرأيت بعضه يرجع إلى الخطأ المحض، **ورأيت** بعضه الآخر يكون من قبيل عدم الأولى.

ولنبدأ بعرض نماذج تطبيقية خالف فيها نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح مهيع الصواب.

فاقول، ومن الله استمد العون والتوفيق.

◎ ◎ ◎

رفع المسهم

تركيب التنوين وتتابعه

حرص علماء القراءات على : أداء القرآن بالروايات ، والسماع ، والتلقي ، والعرض ، وهو سنة المصطفى ﷺ ؛ **فكان** يسمع ويعرض على جبريل - كما جاء في الخبر الصحيح وتقدم ، **لأن هناك كيفيات في الأداء** ؛ لا تعلم إلا بالتلقي والسماع وكثرة التكرار .

◎ **وقد حاول علماء القراءات أن يضبطوا هذه الكيفيات في الخط والرسم :**

فوضعوا علامة : للحركة ، والسكون ، والشد ، والمد ، والتنوين ، والإشمام ، والإمالة ، وغيرها .

فكل ذلك ؛ لضبط ألفاظ التلاوة ، فميزوا كل ذلك **بعلامة** ؛ بحيث صار لكل كيفية في الآداء والتلاوة : **علامة في الخط** ؛ فكان النقط والشكل والضبط .

ومما وضعوه تركيب التنوين وتتابعه :

ومعنى تركيب التنوين : وضع إحدى العلامتين فوق الأخرى .

ومعنى التتابع : وضع إحداهما بعد الأخرى .

وعلة التركيب : الدلالة على البعد الذي بين التنوين وحروف الحلق في

رفع المسهم

المخرج - كما سيأتي بيانه : **فلأجل ذلك القرب** : يدغم فيها ما يدغم ، ويخفى ما يخفى ، ويقلب ما يقلب - كما هو معروف عند أرباب القراءة .

قال الناظم :

تركيبك التنوين قبل الحلق ... هو الصحيح عند أهل الحق
وقيل مطلقًا بلا شقاق ... وقيل في المفتوح دون الباقي
ذكره الداني وقبل الدؤلي ... والعمل اليوم بذاك الأول [1]

ولا يؤدي الغرض من التلاوة إلا الوجه الأول : الذي صححه الناظم وبه جرى العمل .

◎ **وشذَّ عن هذا** : الشيخ أبو عبد اللَّه المجاصي البكاء ؛ فجعل علامة التنوين الأولى حركة والأخرى نونًا مركبة عليها ، وبه جرى العمل في « **المصاحف الباكستانية** » .

وهو أصل مرفوض ، لا يكتب التنوين ولا ترسم له صورة في الخط إلا في الكتابة العروضية ، **رده كثير من العلماء** .

قال الإمام الشيخ حسن الرجراجي (ت : 899هـ) في كتابه « عمدة البيان » : « أصل مرفوض » .

وقال : « وما قاله المجاصي مخالف لنصوص أئمة هذا الشأن » [2] .

---

(١) **أملاه علي** : الشيخ ابن أيد الشنقيطي : عضو لجنة المصاحف .

(٢) « حلة الأعيان على عمدة البيان » ، ورقة (ص : ٤٥) .

رفع المسهم

ورده ايضا، الإمام الحسن بن علي المنبهي الشباني في كتابه «كشف الغمام في مرسوم خط الإمام»[1].

اتفق النحاة والكتاب: على أن التنوين لا ترسم له صورة في الخط، فعمل الشيخ المجاصي مرفوض ومخالف للإجماع.

◍ **ثم يجب أن نبين علامة التنوين من علامة الحركة، فنتأمل كلام أئمة هذا الشأن:**

فنجد، أن أبا عمرو الداني عين علامة الحركة من علامة التنوين في التركيب والتتابع، **وفعل مثله**: أبو إسحاق التجيبي.

وقول أبي داود: «إحداهما الحركة والثانية التنوين»[2]: **نص في التعيين**؛ لأنه إذا تعينت الثانية للتنوين تعينت الأولى للحركة، **اي**: أن الشيوخ اتفقوا على أن **علامة الحركة** هي المباشرة التي تلي الحرف طولًا وعرضًا تركيبًا وتتابعًا، **ثم تليها علامة التنوين**، ففي حال النصب والرفع السفلي منهما: هي الحركة؛ **لأنها** تلي صورة الحرف، والعليا هي علامة التنوين، **لأنه** جاء بعد الحركة.

وإن الشيخ الرجراجي (ت: 899هـ) نقل عن بعض الشراح في التركيب: **يحتمل** أن تكون العليا هي التنوين، **ويحتمل** أن تكون هي

---

(١) **انظر**: «كشف الغمام»: ورقة (ص: ٣٧).

(٢) «أصول الضبط» ورقة (ص: ١١) «المقنع» للداني (ص: ١٢٧) «المحكم في نقط المصاحف» (ص: ٦٨).

رفع المسهم

السفلى ، **ونقل هذا الاحتمال** : الإمام التنسي ، **وتبعه على ذلك** : الشيخ الضباع ، وغيره من المتأخرين - رحمهم الله[1] .

ومقتضى القواعد والحس وكلام الشيخين المتقدم والخراز في نظمه « موارد الظمآن » :

أن علامة **الحركة** : هي الأولى ، وعلامة **التنوين** : هي الأخيرة ، ولا تحتمل غير ذلك ، ويؤخذ ذلك من قول الخراز : « فزد » ، ومن قوله : « اتبعتها » ، **لان** التعبير بالاتباع يؤخذ منه : تقديم الحركة على التنوين ؛ **لان** المتبوع : سابق ، والتابع : لاحق ، **فيتعين** ؛ أن الحركة هي التي تلي الحرف مطلقًا : رفعًا ، وخفضًا ، ونصبًا ، اتباعًا ، وتركيبًا ؛ **لأن الأصل** أن يوافق الخط اللفظ في نظم حروفه وترتيبها في الخط على حسب ترتيبها في اللفظ ، **فيعلم من ذلك** : أن علامة التنوين لا تحتمل غير ذلك ؛ **ليطابق الخط اللفظ** ، **لان** اللفظ بالتنوين هو الأخير ، فتكون علامته هي الأخيرة ، ويستفاد ذلك أيضًا ؛ من تعريفاتهم للتنوين : تلحق آخر الاسم لفظًا وتفارقه خطّاً .

فثبت يقينًا ؛ أن علامة التنوين تأتي في الخط بعد علامة الحركة في التركيب والتتابع ، **وهي** التي لا تباشر الحرف ولا تليه ، بل التي تليه هي الحركة .

◎ وإذا تقرر هذا عند العلماء ، ولم يعلم لهم مخالف ؛ **نأتي إلى**

---

(١) « حلة الأعيان » ورقة (ص : ٣٣) ، « الطراز » ورقة (ص : ٢٦) « سمير الطالبين » (ص : ١٢٦) .

رفع المسهم

ما جرى عليه ضبط بعض المصاحف من اضطراب لا يؤدي الغرض من إضافة النقط والشكل إلى المصاحف.

ولنضرب لذلك أمثلة تبين المقصود بوضوح:

فمن ذلك نحو قوله عز وجل:

﴿عليمًا حكيمًا﴾ [النساء: ١١]، [النساء: ١٧]

فإن لتركيب التنوين بهذه الصفة إحداهما فوق الأخرى سببًا معقولًا وتوجيهًا حسنًا، **فأبعدت علامة التنوين** عن حرف الحاء بالتركيب: **إشارة إلى إظهار التنوين وبيانه وفصله في اللفظ عما بعده؛ لبعد المخرجين:** مخرج حروف الحلق عن مخرج النون الساكنة والتنوين، فجاء الشكل موافقًا وموضحًا للفظ والتلاوة.

وعند غير حروف الحلق؛ يجب أن تقرب علامة التنوين من الحرف الذي يأتي بعدها: **إشارة إلى:** الإدغام، **أو** الإخفاء، **أو** الإقلاب، **هذا هو** المعروف والمشهور والذي عليه العمل، **وهو** الموافق لنصوص أئمة القراءات - كما تقدم.

◎ **وإذا لاحظنا وتأملنا مصاحف أهل المشرق بمختلف الروايات: نجد خلاف ذلك،** فإن علامة التنوين أبعدت أكثر من بعدها بعد حروف الحلق، **وهذا وجه عجيب وغريب،** ما قال به أحد من العلماء، ولا وجه له من المنقول و من المعقول.

رفع المسهم

ويتضح ذلك بنحو قوله تعالى :

﴿غفورًا رحيمًا﴾ [النساء : ١٠٦]

فإن إبعاد علامة التنوين عما يليها ليس صحيحًا ، وهي أشد ما تكون قربًا إلى حرف الراء لتدغم فيه إدغامًا كليًّا ذاتًا وصفة ، **ويقتضي ذلك : أن تقرب** علامة التنوين إلى الحرف الذي يليها عند حروف غير الحلق **لقرب المخرجين** وإن وضعها الحالي في المصاحف يتوهم به - باعتبار المعنى الذي لوحظ في التركيب والتتابع - أنها أبلغ في الإظهار ، **ولا قائل به** .

◎ **وقد يقول قائل** : إن علامة التنوين هي السفلى لتتصل بعلامة الوقف هي الألف .

وهذا باطل مردود من وجوه :

الاول : جرت مصاحف أهل المشرق على وضع التنوين على الحرف الذي قبل الألف ، **ولو جعلوه** على الألف بالصفة التي ذكروا وبالتوجيه الذي وجهوا لكان فيه بعض الصواب .

الثاني : ينتقض عليهم بأنهم جعلوا علامة القلب هي الثانية ، وهي علامة التنوين ولم يتفطنوا في نحو قوله عز وجل : ﴿سميعًا بصيرًا﴾ .

[الإنسان : ٢]

الثالث : يلزمهم التناقض في نحو قوله : ﴿لأيةً لّكُم﴾ [البقرة : ٢٤٨] ، **مع نحو قوله :** ﴿لأيـٰتٍ لّقوم﴾ [النحل : ١٢] ، **حيث يلزمهم** في الخفض ما لزمهم في النصب **لان** التنوين يجرى في كل الحالات والنظائر .

رفع المسهم

◎ **تقريب علامة التنوين من الحرف الذي بعدها من غير حروف الحلق هو الصواب، وهو** الذي يؤدي غرض التلاوة، **وعليه**: نص أبو عمرو الداني، وأبو داود بن نجاح، وأبو إسحاق التجيبي، وأبو عبد اللّه القيسي، وميمون الفخّار، وغيرهم من علماء هذا الشأن والمقتدى بهم في هذه الصناعة، وهو الذي جرى به العمل في «**مصاحف المغرب**» برواية «**ورش**» و «**قالون**»[1].

◎ **إبعاد علامة التنوين عند غير حروف الحلق مع شدة الاتصال في الإدغام التام ومع القرب في الإخفاء**: لا وجه له، وغير مستساغ، ومخالف لما وضع له النقط والشكل، ويتنافى مع تشديد الحرف الذي بعده في حالة الإدغام، وهو كالجمع بين المتضادين.

◎ **وإذا كان أبو عمرو الداني وغيره قال**: في من وضع علامة على الحرف الذي من قبل فإنه مذهب فاسد، **فنقول**: إن إبعاد علامة التنوين عن حروف غير الحلق: أفسد، **ونحن نعلم**: ما شرع الضبط وجازت زيادته على ما تأصل في «**المصحف العثماني**» إلا من أجل تصحيح التلاوة، وإلا ما كان ينبغي أن يضاف شيء إلى المصحف، بل قد وردت الكراهة عن بعض السلف، ولو كان لتصحيح التلاوة[2].

وإلى ما تقدم أشار ميمون الفخّار:

---

(١) **انظر**: «الدرة الجلية» (ص: ٢٠) «الميمونة الفريدة» (ص: ١٥) «دليل الحيران» (ص: ٢٢٤) «السبيل» (ص: ١٧).

(٢) **انظر**: «المحكم في لفظ المصاحف» للداني (ص: ١٠).

رفع المسهم

إن تبع التنوين شكل الجرّ والرفع والنصب كما في الذكر
ركبهما قبل حروف الحلق الشكل من تحت وذا من فوق
رفعًا ونصبًا عكسه في الجر الشكل من فوق به عن خبر
احكم لشكل الحرف بالتباشر في كلها الحالات في النظائر

وقال في موضع آخر:

لكنها العليا بغير الكسر وهي به السفلى تفطن وَادْرِ[1]

وقال ابو عبد الله القيسي:

ونقطة الحرف تليه حتما في كل حالة فحصل علمًا[2]

○ يقصد بنقطة الحرف: **حركته**، والله أعلم..

(١) «الدرة الجلية» ورقة (ص: ٢٠).
(٢) «الميمونة الفريدة» ورقة (ص: ١٥).

رفع المسهم

ضبط الذي والتي وبابهما

وإذ تصفحنا « مصاحف المغاربة » ؛ نجد أن نساخ المصاحف : **خالفوا** قواعد الضبط والشكل ، **وتجاوزوا** نصوص أئمة هذا العلم .

ويتضح ذلك ؛ في ضبط قوله تعالى : ﴿الَّذي﴾ و ﴿الَّتِي﴾ مفردًا وجمعًا وبابهما .

حيث لم يضبطوا « اللام » فأخلوها من الحركة والشدة ، ولم يلحقوا « **الألف** » بعد « **اللام** » في صيغة الجمع ، هذا مذهب المغاربة في مصاحفهم وبه جرى العمل .

ولبيان ذلك ؛ أذكر كلام الشيخين : أبي عمرو الداني ، وأبي داود ، وما ذكراه فيهما :

فأقول : اتفق علماء القراءات والرسم على حذف إحدى اللامين من « **الذي** » و « **التي** » وبابهما .

ورجح أبو عمرو الداني حذف « اللام الأصلية » ، فقال :

والمحذوفة عندي هي **اللام الأصلية** ، وجائز أن تكون **لام المعرفة** ؛ لذهابها بالإدغام وكونها مع ما أدغمت فيه حرفًا واحدًا ، **والأول أوجه** »[1] .

---

(١) « المقنع للداني » (ص : ٦٧) .

رفع المسهم

ورجح الشيخ أبو عبد الله الخراز : حذف « اللام الثانية » اتباعًا لأبي عمرو الداني ، **فقال** :

باب ورود حذف إحدى اللامين وهو مرجح بثاني الحرفين

ولم يذكر مذهب أبي داود ؛ مع التزامه بذلك في صدر نظمه .

واختار أبو داود : حذف « اللام الأولى » ، **فقال** :

« كتبوه بلام ، وهي عندي المتحركة المشددة » .

وعلل لذلك بقوله : « لأن الفرق بين الواحد والتثنية والجمع ظاهر »[1] .

وتبعه : أبو إسحاق التجيبي في اختياره ، **ورجحه** : الشيخ عبد الواحد بن عاشر في شرحه على « مورد الظمآن » ، **فقال** : « ومذهب أبي داود ظاهر الرجحان »[2] .

وثمرة الخلاف بين الشيخين : تظهر في **الشكل** ، ورتب على ذلك نساخ المصاحف : **الضبط** .

فعلى رأي أبي عمرو الداني القائل بحذف اللام الأصلية : تعرّى « اللام » من الحركة والشدة ، ولا تلحق « الألف الحمراء » بعدها كما هو متبع في **المصحف برواية ورش عن نافع في بلاد المغرب** .

وعلى رأي أبي داود القائل بحذف « اللام الأولى » توضع الحركة والشدة

---

(١) « مختصر التبيين » لأبي داود (ج ٢ ص ٥٦ ، ٣٩٥) .

(٢) « فتح المنان » لابن عاشر ورقة (ص : ٨٤) .

رفع المسهم

على «اللام» وتلحق «الألف الحمراء» بعد «اللام» في صيغة الجمع.

◎ **تمسك أهل المغرب في ضبط مصاحفهم بمذهب الداني**؛ فالتبست صيغة **المفرد** بصيغة **الجمع**؛ حيث لم يجعلوا على «اللام» علامة التشديد **ولا** علامة الحركة، **ولا** يلحقون «الألف الحمراء» بعدها «المظفرة».

أقول: إن الذي ظهر لي من استقراء كلام أبي عمرو الداني في كتابه «المحكم»، وكتابه «المقنع»، وكل منهما محكم ومقنع: أن تعميم الضبط على كل حروف الكلمة: **هو مذهب الداني لا غير**، وإن اختياره حذف «اللام الثانية» لا يلزمُ منه المنع من تحريك «اللام» بالحركة والتشديد، وإن كان لم يصرح بذلك في كتابه «المقنع»؛ بل نجده صرح في كتابه «المحكم» باستيفاء ضبط الحرف بكل ما يستحقه، **وكان ذلك في مقام الرد على أهل العراق**؛ حيث لا يجعلون علامة للسكون ولا للتشديد ولا للمد، **وأنكر على من يخص بعض الحروف بالضبط دون بعض، فقال:**

«إذا كان سبب نقط المصاحف تصحيح القراءة وتحقيق الألفاظ بالحروف حتى يتلقى القرآن على ما نزل من عند اللَّه تعالى وتُلقي من رسول اللَّه ﷺ ونقل عن صحابته رضوان اللَّه عليهم وأدَّاه الأئمة رحمهم اللَّه، **فسبيل كل حرف**: أن يوفى حقه بالنقط مما يستحقه من الحركة، والسكون، والشد، والمدِّ، والهمز، وغير ذلك، ولا يخص بعض ذلك دون كله»[1].

(١) «المحكم» لأبي عمرو (ص: ٤٢).

رفع المسهم

وانت تعلم، أن «**كل**» من صيغ العموم، فيحمل كلامه في «المقنع» على ما جاء في «المحكم»، بل إني رأيته نص في كتابه «المحكم» على إلحاق «الألف الحمراء» بعد «اللام» في صيغة الجمع بالذات، وبالغ في استيفاء ضبط ما لا يُشبع من الحركات كالاختلاس، أو الإخفاء، أو الإشمام، أو الإمالة[1].

◎ كيف يعزى الحرف من الحركة والشدة وهي تدلُّ على حرف محذوف مدغم:

فمذهب أبي عمرو الداني: هو تعميم الضبط على كل حروف الكلمة، **وما نسب إليه ليس من مذهبه**، ويدخل فيه: «الَّذي» و«الَّتي» وبابهما، ولم تبق أي شبهة عند الذين ذهبوا إلى تعرية «اللام» من الحركة والشدة وعدم إلحاق «الألف» في صيغة الجمع فإن نسبة التعري للداني غير مفهومة من كلامه، ولا يلزمه القول بحذف «اللام الاصلية» أن يُعرّي اللام من التشديد والحركة، **ولان** الخط وما يتبعه من نقط وشكل يجب أن يكون ترجمة عملية تطابق اللفظ؛ **لتحقيق التلاوة**.

كيف يسوغ لنا: أن نكتبه بالتخفيف ونقرأه بالتشديد، **وما وضع الخطّ** إلا من أجل تحقيق ألفاظ التلاوة.

ومن جهة أخرى، إذا سلمنا جدلًا أن مذهب الداني هو تعرية الحرف من الشكل - وليس ذلك مذهبه كما قدَّمنا - فإننا لسنا بمتعبدين بمذهبه، فإن

---

(١) «المحكم» لأبي عمرو (ص: ٤٢، ٥٦).

رفع المسهم

كثيرًا من علماء الرسم رجَّحوا مذهب أبي داود على غيره كما تقدم في قول ابن عاشر في « فتح المنَّان » .

وكتب المحقق الإمام : محمد بن ملوكة التونسي مبحثًا نفيسًا في بسط أدلة صحة مذهب أبي داود ، واختياره حذف « اللام الأولى » ، نقتبس منه ما يلي .

رفع المسهم

◉ من الحجج القاطعة على صحة مذهب أبي داود ما يأتي ◉

1 أن « اللام الأولى » ساكنة ، والثانية متحركة ، وحذف الساكن : أسهل وأولى .

2 أن « اللام الأولى » زائدة ، والثانية أصلية ، وحذف الزائدة : أهون من حذف « اللام الأصلية » .

3 أن « اللام الأولى » أقرب إلى الطرف ، والثانية متحصنة بالوسط .

4 أن « اللام الأولى » هي أولى بالحذف لذهابها بالإدغام ، فلما ذهبت في اللفظ بالإدغام حذفت أيضًا في الخط حملًا للخط على اللفظ ، فإبقاء الثانية كبقائهما معًا ، وحذفها كحذفهما معًا ، وحذف الأولى كلا حذف وإبقاؤها كالعدم وعلامة التشديد تغني عن « اللام الأولى » .

5 **وخامسها** - وهو أوجبها - : حصول الفرق للجاهل لقواعد العربية بين لفظ : « الّتي » مفردًا ولفظ : « **الَّتي** » جمعًا على مذهب أبي داود دون مذهب أبي عمرو ؛ **لأن** الأصل في كتابتها : « اللاتي » ، فعلى رأي أبي داود القائل بحذف الأولى يصيران هكذا : « الَّتى » و « الَّتي » فالفرق ن المفرد والجمع حاصل بعدم تظفير « اللام الأولى » - أي إلحاق ألف - وتظفير الثانية ، **وعلى رأي أبي عمرو الداني يبقيان هكذا : « التي » و « التي »** من غير وجود فارق بين المفرد والجمع فيقع الجاهل الذي ما شرع الضبط وجازت زيادته على ما تأصل في « **المصحف العثماني** » إلا من أجله في الخطإ .

رفع المسهم

وبهذا؛ ثبت أن رأي أبي داود أصوبُ وأقومُ وأدل على اللفظ، وأبعد عن الالتباس.

قال الإمام التونسي بعد مناقشاته الطويلة:

«وضبط اللام في زماننا كاد أن يكون متعينًا لازمًا في «الَّتِى» و«الَّتي» للفرق بين صيغة الإفراد وصيغة الجمع»[1].

وإذا قيل: إن هذا اصطلاح المغاربة واختيارهم.

يقال: اصطلاح فيه لبس وإشكال بين المفرد والجمع، **وأيضًا**؛ إن هذا الذي قدمناه هو من كلام علماء المغرب فضلًا عن الحجج السالفة الذكر.

وإذا قيل: إن هذا جرى به العمل واستقر في «**المصاحف المغربية**» الموجودة بين أيدينا اليوم.

اقول:

إن الشيخ حسين الرجراجي (899هـ) يرد على من يحتج بالمصاحف الموجودة في عصره، فكيف بالمصاحف الموجودة بين أيدينا اليوم، **فقال**:

«إذ لا حجة بالمصاحف الموجودة بين أيدينا اليوم، وإنما الحجة بالمصاحف القديمة التي كتبها الصحابة رضي اللَّه عنهم، وهي التي اطلع عليها أبو عمرو الداني وأبو داود وغيرهما من الشيوخ المقتدى بهم في هذا الشأن»[2].

وإنني رأيت: علامة الشدة والفتحة وضعت على «اللام» في «**الَّتي**»

---

(١) «ضبط الأسماء الموصولة» ورقة (ص: ٧٣٧) «مكتبة الحرم» (رقم ٨ ص ٢٠).

(٢) «تنبيه العطشان» للرجراجي ورقة (ص: ٤٦).

رفع المسهم

و « الَتي » في مصحف مخطوط كتب سنة 968هـ في مكتبة الخزانة العامة بالرباط وفي غيره كذلك [1] .

وبناء عليه ؛ يجب أن توضع الشدة والفتحة على « اللام » وتلحق « الألف » بعدها في صيغة الجمع - كما هو معمول به في المصحف برواية حفص عن عاصم .

ومن جهة أخرى ؛ يمكنني أن أقول : إن « أل » في « الذي » و « التي » وبابهما ليست للتعريف ، وإنما هي زائدة لازمة لها لا تنفك عنها ، لأن لام التعريف الداخلة على الاسم تؤثر فيه تعريفًا وتنكيرًا .

قال ابن مالك :

وقد تزاد لازمًا كاللاتي والآن والذين ثم اللاتي

وقال : نكرة قابل « أل » مؤثرًا .

وهي هنا لا تؤثر في **التعريف** ولا في **التنكير** .

قال أبو الفتح ابن جنّي :

« إنّ » « أل » في الذي والتي ليست للتعريف وإنما تعرفه بصلته [2] .

فعلى قول ابن مالك وابن جنّي : لا معنى للاختلاف الموهوم ولا معنى لتعرية « اللام » من علامة التشديد والحركة وعدم إلحاق « الألف » ، واللّه أعلم .

---

(١) « مكتبة الخزانة العامة » بالرباط (ص : ٦٠٦) .

(٢) « سر الصناعة » لابن جنّي (ج ١ ص ٣٥٣) .

رفع المسهم

◎ تحرير الكلام على حذف «الألف» بعد «اللام» ◎

هناك كلمات في «**القرآن الكريم**» مما وقع فيها «**ألف**» بعد «**اللام**» تجاوزها الشيخان: أبو عمرو الداني، وأبو داود سليمان بن نجاح، ولم يتعرضا إلى ذكرها لا بحذف ولا بإثبات في أول مواضع ورودها في كتاب اللَّه، **إلا أن أبا داود بن نجاح نص على الحذف في موضعها الثاني**؛ بدون صيغة تشعر بتعميم الحذف في نظائرها، **فاضطرب الناس فيها**، فأخذ له بعض نسّاخ «المصاحف» فيها بإثبات «الألف» معتمدين في ذلك على سكوت المؤلف، **وقالوا: الأصل الإثبات**، وعدوا هذه الحروف في جملة المستثنيات لأبي داود.

ومن هؤلاء العلماء: أبو عبد اللَّه الخرَّاز في نظمه المسمَّى: «مورد الظمآن»، **وتبعه على ذلك**: شُرَّاح «مورده»، وجرى العمل بإثبات «الألف» فيها عند نساخ مصاحف أهل المشرق متمسكين بسكوت أبي داود عنها.

◎ **وجملة هذه الحروف مما وقعت فيه «الألف» بعد «اللام»: ثلاث عشرة كلمة:**

أولها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

وقالوا: إنها من الكلمات التي استثناها أبو داود من الحذف[1].

---

(١) «راجع فتح المنان» لابن عاشر ورقة (ص: ٤٤) «دليل الحيران» (ص: ١٠٣).

رفع المسهم

◎ **أقول - والله الموفق -** : إنني تتبعت هذه الكلمات التي قالوا إنها مستثناة لأبي داود في مواضعها من كتابه « التنزيل » ، **ولم أجد** أن أبا داود نص على استثنائها من الحذف ، **ولم يرد عنه ذلك البتة** ، وإنما سكت عنها وأغفل ذكرها سهوًا منه - رحمه الله - ، أو نسيانًا ، **بل جاء ما يؤكد ذلك** : عندما تعرض لنظيره في الموضع الثاني **في قوله تعالى** : ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة : ٢٢٨] **فقد ألمح إلى الحذف ، فقال** : بحذف « الألف » بين « اللام » و « الحاء » وقد ذكر[٢] **فقوله رحمه الله** : « **وقد ذكر** » : إيماء إلى الحذف .

ونحن نعلم ؛ أن المؤلف لا يذكر إلا الحذف في الغالب ، بل إن كلامه هذا كالنص على الحذف ، **ثم إن المؤلف نفسه** - كما عُهد في منهجه - لم يرض من غيره أن ينص على حرف بالحذف ويسكت عن نظيره .

فذكر ؛ أن الغازي بن قيس نص على حذف « ألف » : ﴿وإلابكار﴾ في « آل عمران »[٢] ، وسكت عن موضع « غافر » ، **فقال** : « وأحسبه اكتفى بذكر هذا عن ذلك »[٣] .

وفعل مثل ذلك مع نافع بن أبي نعيم المدني حيث نص على الحذف في حرف دون نظيره ، **فقال** : « وروينا عن نافع في قوله تعالى في المائدة :

---

(١) « مختصر التبيين لهجاء التنزيل » (ج ٢ ص ٢٨٦) .

(٢) سورة آل عمرام من الآية ٤١ ، وسورة غافر الآية ٥٥ .

(٣) « مختصر التبيين » (ج ٢ ص ٣٤٤) .

رفع المسهم

﴿بَالِغَ الكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] بغير ألف «وأحسبه اكتفى بذكر ذلك هناك عن هذا»[1] **يعني قوله تعالى: ﴿ببالغيه﴾** [غافر: ٥٦].

فلماذا نحن لا نحسبه اكتفى بذكر ما ذكر عمَّا لم يذكر، سيما وقد قال: «وقد ذكر»، والمذكور لا يكون إلا محذوفًا.

وما استثناه الشيخ الخرَّاز لأبي داود، وتابعه شراح «مورده» وقالوا: إنه ثابت لأبي داود، ونصوا على استثنائه له والصواب لم يرد عنه هذا الاستثناء، **وإنما سكت عنه سهوًا ونسيانًا.**

ثم إن صاحب المنصف – تلميذه وناظم تنزيله –: نسب الحذف وأطلقه إلى «المصحف الإمام» **وحينئذ،** الحذف هو الصواب، وعليه العمل في مصاحف أهل المغرب، وتمسك أهل المشرق بسكوت أبي داود، وأثبتوه، **وهو مخالف للمصحف الإمام.**

ومن جملة الحروف التي سكت عنها الإمام أبو داود: **قوله تعالى:** ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ [آل عمران: ٤٠] في موضعه الأول مما وقعت فيه «الألف» بعد «اللام»، ونص على حذف «الألف» في بقية مواضعه.

ونص أبو عبد الله الخرَّاز على استثنائه لأبي داود، وتبعه على ذلك شراح «مورده»[2].

أقول: إن الإمام أبا داود لم يرد عنه الاستثناء البتة، بل سكت عنه في

---

(١) «مختصر التبيين» (ج ٣ ص ١٠٧٧).

(٢) انظر: «تنبيه العطشان» (ص: ٧٢)، «التبيان» (ص: ٨٦)، «فتح المنان» (ص: ٤٤).

رفع المسهم

موضعه الأول وأغفل ذكره، **بل قال في خَمس الآيات التي جاء فيها**: «وهجاؤه مذكور»[1] وهجاء: «غلم»: لم يتقدم؛ لأن هذا أول مواضعه، فلعله أحال على ما يشبهه، **وقوله**: «مذكور»: يشير إلى الحذف؛ **لانه** لا يذكر إلا المحذوف إلا أنه ألمح إلى حذف «ألفه» عند موضعي «سورة مريم» **فقال**: «وبغلم» و«غلم» بحذف «الألف» وقد تقدم ذكره كله[2].

فهذا منه كالنص؛ في أن الحذف يشمل كل ما تقدم بدون استثناء، ويدخل فيه موضع «آل عمران».

ولمجرد سكوت أبي داود: ذهب بعض أهل المشرق إلى إثبات «ألفه»:

فقال الشيخ الضباع – رحمه الله –: فجرى العمل على إثباته»[3].

وهو مخالف للمصحف الإمام – كما تقدم –، كيف يصح الإثبات ما نص أبو عمرو الداني – في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف – والإمام البلنسي صاحب «المنصف» على حذف «ألفه»[4].

وإن صاحب «نثر المرجان» حكى الإجماع على حذف «ألفه»، **فقال**:

---

(١) «مختصر التبيين» (ج ٢ ص: ٣٤٣).

(٢) «مختصر التبيين» (ج ٤ ص ٨٢٦).

(٣) «سمير الطالبين» (ص: ٥٨).

(٤) «دليل الحيران» (ص: ١١٠).

رفع المسهم

« أجمع أرباب الرسم على حذف « الألف » بعد « اللام » منه في « القرآن » للاختصار حيثما وقع وكيف ما وقع »[1].

وقال ابن القاضي ردًّا على من أثبته : « والحق خلافه ؛ لأن الداني صرح بحذفه »[2] **ونص ابن وثيق الأندلسي على الحذف في جميع مواضعه ، فقال** : « بحذف الألف حيث وقع »[3].

ولا إخال أن أبا داود **يخالف هذه النصوص** المتوافرة ، **ولو سئل** عنه لقال بحذفه موافقة لنظيره ، **وقد تقرر** : أن السكوت لا يقتضي حكمًا أصلًا ، والله أعلم .

◎ **ومن الحروف التي سكت عنها أبو داود : قوله تعالى** : ﴿سُبُلَ السَّلامِ﴾ [المائدة : ١٦] ، ونقل في قوله تعالى : ﴿ولا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلامَ﴾ [النساء : ٩٤] : إجماع المصاحف على حذف « الألف »[4].

واستثنى أبو عبد الله الخرّاز حذف « الألف » بعد « اللام » في قوله : ﴿سُبُلَ السَّلام﴾ ، **وتابعه** : الشارح محمد بن عبد الله بن أجطّا ، **وقال** : « إنه ثابت لأبي داود »[5].

ومن الخطأ الظاهر ، أن نعبر عن المسكوت عنه بالاستثناء من الحذف .

---

(١) « نثر المرجان » (ج ٢ ص ٢٥) .

(٢) « المقنع » (ص : ١٧) ، « بيان الخلاف » (ص : ٧) .

(٣) « الجامع » لابن وثيق (ص : ٣٤) .

(٤) « التنزيل » (ج ٢ ص : ٤١٣) .

(٥) « التبيان » (ص : ٨٧) .

رفع المسهم

ومثله في الخطأ أو أكثر منه : أن نأخذ بالإثبات في كل كلمة سكت عنها أحد العلماء ، **فالسكوت من الشيخ** : لا يلزم منه الإثبات ، **وغيره** : نص على حذف « ألفه » بل نقل بعضهم الإجماع على حذف « الألف » فيه ، **حيث وقع** - كالإمام الشاطبي ، والجعبري ، والإمام السخاوي ، وأبي عمرو الداني ، واللبيب ، ونسب الحذف صاحب « المنصف » إلى « المصحف الإمام » حيث وقع ، **ثم** إن الداني رواه بسنده عن نافع بالحذف ، **ومثله** : ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلامِ﴾ [الأنعام : ١٢٧] ، **وخصهما** : أبو عمرو الداني والشاطبي بالذكر لرواية نافع ذلك .

قال اللبيب : « وقد انعقد الإجماع على حذف الألف بعد اللام حيث وقع »[١] .

ونص أبو عمرو الداني على حذف « الألف » فيه في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف .

وحكى أبو بكر اللبيب إجماع المصاحف على حذف « ألف » ﴿سُبُلَ السَّلام﴾ .

وقال علم الدين السخاوي : ﴿السَّلام﴾ في جميع القرآن مرسوم بالحذف ، **ثم** إن الداني ذكره مرَّة ثانية ورواه بالخصوص بالحذف بسنده عن قالون عن نافع[٢] .

---

(١) « الدرة الصقيلة » (ص : ٧١) ، « فتح المنان » (ص : ٤٥) .

(٢) « الوسيلة » (ص : ٢٦) ، « المقنع » (ص : ١٧) ، « الجميلة » (ص : ٥٢) .

رفع المسهم

ثم إن هذه الرواية عن نافع: **هي** عمدة أبي داود، **وعليها** يُعوَّل، **يعرف ذلك**: كل من تأمل منهج المؤلف وطريقته، فصرح في أكثر من مرَّة بأنه يعتمد على مصاحف أهل المدينة، ورواية نافع بن أبي نعيم[1].

ثم إن أبا الحسن البلنسي ناظم «التنزيل» - وهو تلميذ المؤلف -: نص على الحذف في جميع الألفات الواقعة بعد «اللام» بدون استثناء، **ونص** في مقدمة كتابه «المنصف»: أن كل ما ذكره: مروي عن شيوخه ذوي الرواية والإتقان، **فقال**:

وإنـني لما رأيـت العـمـرا ... بـلـغـت نَـفْـسِـي عـذرا
في رجز قصدت فيه الكشفا ... عن اتباع الرسم حرفًا حرفًا
دون زيـادة ولا نـقـصـان ... على الذي قد جاء في القرآن
إذ كـنـت أخـذتـه روايـة ... عن ابن لب من ذوي الرواية
وكان شيخًا خص بالإتقان ... في عصره من أهل هذا الشأن
حدثني عن شيخه المغامي ... ذي العلم بالتنزيل والأحكام
وكـل مـا ذكـرتـه فـعـنـه ... أخـذتـه مما استـفـدت منـه

فهذا الإمام الذي ذكر سنده في الرسم: نص على حذف «الألف» المعانق «للام» في جميع «القرآن»، ولم يستثن من ذلك شيئًا، ونسب حذف «الألف» بعد «اللام» إلى «**المصحف الإمام**» الذي هو إمام المصاحف المنسوخة منه، سواء وقعت «الألف» بعد «اللام» المفردة أو بين اللامين، **فقال**:

---

(١) «التنزيل» (ج ٢ ص ٧)، «بيان الخلاف» (ص: ٥٣).

رفع المسهم

وحذفوا الألف بعد اللام في أءله ثم في السّلم

إلى ان قال :

من كل ما قد أثبتوا بلام أو اثنتين الحذف في الإمام

قال أبو عبد اللّه الصنهاجي مبينًا كلامه :

فذكر أن الحذف مع « اللام » مفردة مثل الحذف في « الألف » بين لامين ، ونقل الحذف في ذلك كله عن « **مصحف عثمان** » - رضي اللّه عنه - ، ونسب ذلك إلى الإمام [1] .

قال ابن عاشر : « كيف يخير في رسمها مع أنه لا مخالف لهذا العدل نصًّا ، وزيادة العدل مقبولة » .

وقال : « وقد تقرر أن السكوت من شيخ لا يقتضي حكمًا » [2] .

وقال الإمام ابن القاضي :

« اعلم أن ما ذكره الإمام الخرّاز في « مورده » عن أبي الحسن البلنسي في كتابه « المنصف » لأنه جرى بها العمل في زمانه على الحذف واشتهرت ، وصار الناس يعتمدون عليها ، وإلا فلا فائدة لذكرها بالخصوص دون غيرها » .

---

(١) « التبيان في شرح مورد الظمآن » ورقة (ص : ٨٦) .

(٢) « فتح المنان » ورقة (ص : ٤٤) ، « تنبيه العطشان » ورقة (ص : ٧٢) .

رفع المسهم

ثم قال: « فكيف وهو إمام قدوة عدل مرضي وأتى الخرَّاز بسنده ونقله عن أئمة أجلة أعلام، فلا يُرد قوله، ولا وجه لخموله وعدم اعتباره »[1].

ومضى ابن القاضي **يواصل** حديثه **في الدفاع** عن أقوال صاحب « المنصف ».

وهذه الحروف التي سكت عنها الإمام أبو داود: نظمها الخراز في « مورده » فقال مستثنيًا إياها من الحذف:

..... سوى قل إصلاح وأولى ظلام
تلاوته وسبل السّلام ومثله الأول من غلام
وكل حلاف غلاظ لاهية ومثله التلاقي مع علانيه
ثم فلانًا لائم لازب .....[2]

وكل ما قيل في الحروف التي ذكرتها يقال في بقية الحروف.

وبعد كل هذه النصوص، فإن عمل المشارقة، ولجان تصحيح المصاحف ومراجعتها: مخالف، حيث أثبتوا « الألف » في بعض الكلمات، بل إنهم لم يستقروا على نهج معين. فإن هذه الكلمات المسكوت عنها: **حذفوا** بعضها، **وأثبتوا** بعضها الآخر، **وهذا،** مما خالف العملُ فيه النص.

وجرى العملُ عند أهل المغرب في مصاحفهم بتعميم الحذف؛ **اقتداء بالمصحف الإمام،** وهو الذي لا ينبغي العمل بخلافه.

---

(١) « التبيان » (ص: ٨٦)، « تنبيه العطشان » (ص: ٧٢)، « الوسيلة » (ص: ٢٦).

(٢) « دليل الحيران » (ص: ١٠٣)، « فتح المنان » (ص: ٤٤)، « الدرة » (ص: ١٥).

رفع المسهم

◎ اللام ألف وموقع الهمزة منها ◎

◎ **من أسباب اختلاف مصاحف أهل المشرق وأهل المغرب : اختلافهم في « اللام ألف » وموقع « الهمزة » منها .**

ولبيان **أسباب هذا الخلاف** ؛ نجد أن أبا عمرو الداني ذكر أن الطرف الثاني من « اللام ألف » هو « اللام » ، والطرف الأول هو « الألف » ، وعليه تقع « الهمزة » ، **وهو مذهب الخليل بن أحمد** ، هكذا : ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ (١) .

وذهب الأخفش ومن معه : إلى أن الطرف الأول مطلقًا هو « اللام » ، والطرف الثاني هو « الألف » ، وعليه تقع الهمزة ، **وعلى هذا جرى ضبط مصاحف أهل المشرق** .

وأبى أهل المغرب ؛ إلا اتباع أبي عمرو الداني في ضبط مصاحفهم .

وقيد أبو داود سليمان بن نجاح أن الطرف الثاني هو « اللَّام » كأبي عمرو الداني في حالة إذا كانت « اللام ألف » : **مظفرة** ، وكأن الاختيار عنده أن الطرف الأول هو « اللام » عند **عدم التظفير** .

فقال :

« **فأما الأخفش** ؛ فزعم أن الطرف الأول منهما هو « اللَّام » ، وهو الأيمن ، **واحتج على ذلك** : بأن الملفوظ به أولًا هو اللام على كل حال ،

---

(١) « المحكم » لأبي عمرو (ص : ١٩٧) ، « كتاب النقط له » (ص : ١٤٤) .

رفع المسهم

وهذا، إنما كان يلزم من خالفه **لو لم تظفر** «**اللام**» وتبقى على حالها»[1].

وكذلك قيّدها الجعبري في شرحه للعقيلة بالتظفير، **وجعلها ثلاث صور**: متقاطعة، ومتلاصقة، ومظفرة.

وقال: «وأطلق في «المقنع» و«التحقيق»: تخصيصه بهذا «لا» أي المظفرة، أما هذه: «لا» فهي بعكس تلك»[2].

ونقل ذلك الشيخ رضوان المخللاتي، واختار الطرف الأول هو «الألف» إذا كانت **مظفورة**، وغيرها الطرف الثاني هو «الألف» كما ذهب إليه الأخفش[3]، **واختار ذلك القلقشندي**، **وقال حفني ناصف**: «وهذا الخلاف لا يجري في غير المظفورة»[4].

ورجح الإمام الحافظ أبو عبد اللّه التنسي مذهب الأخفش، وهو أن الطرف الأول هو «اللام»، وأن الطرف الثاني هو «الألف»، وانتقد جميع الاعتراضات التي ترد على مذهب الأخفش، **وقال**: «ولا يضر الأخفش شيء من ذلك»[5].

◎ **اقول: وهو الصواب**؛ لأن الخلاف يجب أن يحصر في **المظفرة** كما تقدم، **ولم تعد الآن مرسومة بالتظفير**، بل ترسم متقاطعة أو متلاصقة.

---

(١) «أصول الضبط وكيفيته» (ص: ٢٠٧).

(٢) «الجميلة شرح العقيلة» للجعبري (ص: ٣٧).

(٣) «مقدمة المخللاتي» ورقة (ص: ١٨٠).

(٤) «تاريخ الأدب» لحفني ناصف (ص: ٧٨)، «صبح الأعشى» (ج ٣ ص ١٦٩).

(٥) «الطراز في شرح ضبط الخرّاز» (ص: ٤٣٦).

رفع المسهم

وقال الشيخ ابن ملوكه التونسي :

« وهذا الوجه أولى من حيث إن الألف بتمامه يكون بعد اللام »[1] .

وقد ظهر لي وجه ثالث ؛ يبين صحة مذهب الاخفش ، استقرأته من الجدل الحاد بين **أتباع الخليل** الذي قال : الطرف الثاني هو « اللام » ، والطرف الأول هو « الألف » ، **وأتباع الأخفش** : الذي قال بعكسه .

وهذا الوجه لم أجد مَنْ ذكره أو ألمح إليه : وهو أن « اللام ألف » صارت بالتركيب **حرفًا واحدًا** مستقلًّا كبقية حروف الهجاء ، **وخاصة** ؛ إذا علمنا أن بعض علماء اللغة عدها حرفًا بسيطًا غير مركب مثل بقية الحروف ، وتنوسي أصلها الأول أنها مركبة من : « لام » و « ألف » .

وبهذا التوجيه : يترجح مذهب الاخفش ، ويزول الخلاف في موضع « الهمزة » منها ، فتقع بحسب النطق بها على ترتيب اللفظ ؛ ليطابق الخط التلاوة ، « فاللام » هي الطرف الأول ، وصورة « الهمزة » هي الطرف الثاني موافقة للتلاوة ، **فهذا أسلم لتحقيق اللفظ** .

◎ **أما على مذهب الخليل ؛ القائل** : بأن الطرف الأول هو صورة « الهمزة » ، والطرف الثاني هو « اللام » : **يرد عليه جملة اعتراضات** :

من أهمها : أن أتباعه **فروا** من مشابهة خط الأعاجم بالتظفير : **فوقعوا** في التلاوة فيما فروا منه ، **فيلزمهم** : البدء من اليسار إلى اليمين ، **وهذه طريقة الأعاجم** .

---

(١) « ضبط الأسماء الموصولة » ورقة (ص : ٣٣٨) .

رفع المسهم

وفيه مخالفة للتلاوة؛ حيث يضعون «الهمزة» قبل «اللام ألف» في قوله: ﴿ءالَـٰكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾ [الواقعة: ٥٢]، ونحوه - كما هو معمول به في **مصاحف ورش** وهو **مذهب المغاربة**، ونحو قوله: ﴿وَلَلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ﴾ [الضحى: ٤]، كما هو مرسوم في **المصحف الليبي** برواية قالون عن نافع.

◎ **وما جرى به العمل في مصاحف المغرب برواية** ورش ورواية قالون: **مخالف، لا يصح العمل به**، ولا يؤدي الغرض من تحقيق التلاوة، وهو مناقض للأصل واللفظ والترتيب، **وهذا**؛ من الخلاف الذي يجب أن يهجر ويزول العمل به، وما جرى به العمل في مصاحف أهل المشرق: **هو الصحيح والصواب**.

◎ ◎ ◎

رفع المسهم

الحروف الملحقة من الضبط لا من الرسم

كان الصدر الأول من الصحابة والتابعين - رضي اللَّه عنهم - : **يتحرجون** من نقط المصاحف ، **ويكرهون** أن يضاف شيء إلى خط المصحف ، ولو كان هذا الشيء يهدف إلى تحقيق الألفاظ وحسن الأداء، **إلى أن حدث اللحن والتصحيف** ، وفشا في الناس ؛ **ترخص العلماء** في استعمال النقط والشكل ؛ **صيانة** للسان من اللحن والتحريف ، **فأضافوا** النقط والشكل للمصحف ، **وميّزوه** بألوان مختلفة [1] .

اختاروا اللون الأحمر : للحركات ، والسكون ، والهمزة المسهلة ، وجميع الحروف المحذوفة ، وغيرها .

واختاروا اللون الأصفر : للهمزة المحققة .

واللون الأخضر : لعلامة الابتداء .

فميزوا كل ما أضيف للمصحف بلون غير السّواد الذي هو خاص برسم الصحابة ، وكانوا لا يجيزون استعمال السواد في الضبط .

قال ابو عمرو الداني : « فأما **نقط** المصاحف **بالسواد** من الحبر وغيره : **فلا أستجيزه** ؛ بل أنهى عنه وأنكره : **اقتداء** بمن ابتدأ النقط من السلف ، **واتباعًا** له في استعماله لذلك صبغًا يخالف لون المداد ، **إذ كان** لا يحدث في

(١) « المحكم في نقط المصاحف » (ص : ١٠ ، ١٢) .

رفع المسهم

المرسوم تغييرًا ولا تخليطًا، **والسواد**: يحدث ذلك فيه»[1].

وهكذا كانت المصاحف الأمهات الأولى وما نسخ منها، إلى أن تعذَّر استعمال الألوان في المطابع الحديثة، فعجزت عن تقليد المصاحف العتيقة، **فلما تعسر ذلك**: اكتفي بتصغير هذه الحروف للدلالة على المقصود **للفرق** بين الحرف الملحق الذي هو من **الضبط**، والحرف الأصلي؛ ليتميز **رسم** الصحابة من **ضبط** التابعين.

◎ **والمتأمل في مصاحفنا اليوم**: يجد أن هذه الأحرف الملحقة **اتصلت بالمرسوم** في «مصاحف المغرب» برواية **ورش وقالون**.

وهذا هو الذي أنكره السلف وكرهوه، فلو كانت متميزة بالألوان والتصقت بالرسم لكان له وجه مقبول، **أما** وقد صار استعمال السواد في الرسم والضبط، **فلا يجوز اتصال الحرف الملحق بالحرف الأصلي**؛ للمحافظة على التفريق بين ما هو من **الرسم** وما هو من **الضبط**.

◎ **ومما رأيته متصلًا وكان يجب أن يفصل**:

«**الياء**» في **قوله تعالى**: ﴿الْأُمِّيِّينَ﴾ [آل عمران: ٧٥] وشبهه، وقوله: ﴿إِيلَٰفِهِمْ﴾ [قريش: ٢].

«**والنون**» من قوله: ﴿فَنُنجِيَ﴾ [يوسف: ١١٠] ونحوها.

«**والواو**» في قوله: ﴿لِيَسُـُٔوا﴾ [الإسراء: ٧].

---

(١) «المحكم» (ص: ١٩)، «كتاب النقط» (ص: ٣٠٥).

رفع المسهم

فهذه الحروف ومثيلاتها؛ يجب أن تفصل عن الخط ولا تتصل بالمطة؛ **لأنها من الضبط، وليست من الرسم**، وكان وصلها بالمط جائزًا ومقبولًا يوم أن كانت ترسم باللون الأحمر.

قال الشيخ القصري فيما نقله عن شيوخ مدينة فاس:

«فإن كان وصله - الملحق - يؤدي إلى قطع سطر المصحف كـ«ياء» ﴿النبيين﴾ وبابه و«نون» ﴿نُنجِ﴾ وبابه، و«ألف» نحو: ﴿الصلحين﴾ وبابه، ونحو قوله: ﴿لِيَسُـُٔوا﴾: **فلا يوصل**، بل يكون مقطوعًا على ما يقتضيه تصويره، **من تعريق النون، وردّ الياء**، وما لا يحدث القطعَ فيه شيء كـ«الألف» و«الواو»: بقي على حاله؛ لأن المصحف أولى بالتحفظ على إثباته على أصل وضع الصحابة، وكثيرًا ما يحثون على المحافظة على أسطر المصحف أن تقطع ولا يحدث فيه شيء»[1].

فيجب أن ترسم الحروف الملحقة مفصولة عن الخط ولا تتصل به، **فعمل المغاربة في مصاحفهم**: مخالف لهذه النصوص.

◎ **ذكر قوله تعالى:** ﴿فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾ ◎

نص شيوخ القراءات على إلحاق الألفين في قوله تعالى: ﴿فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢] **قبل «الراء» وبعدها**.

أما التي بعد «الدال»: فمتفق على إلحاقها، ولا كلام فيها.

---

(١) «طرر على مورد الظمآن» لجماعة من شيوخ فاس ورقة (ص: ٢٥٦).

رفع المسهم

وكلامنا على «الألف» التي بعد «الراء» التي هي صورة «للهمزة»، **ونص** أبو عمرو الداني وأبو داود على إلحاق «الألف» بعد «الراء». إلا أن تعليل الداني بحذف «الألف» بعد «الراء» يشعر بانتفاء الحاجة إلى الإلحاق؛ **حيث قال**: «والهمزة حرف مستغن عن الصورة»[1].

وتكرر هذا منه كثيرًا، فقوله هذا ينبئ بعدم الإلحاق.

ونص الشيخ خلف بن أحمد القيسي على أن صورة «الهمزة» في هذه الكلمة لا تلحق لأنها حرف يستغني عن الصورة[2].

قال الإمام التنسي: «والقياس في الثانية أن لا تلحق ويكتفي بالهمزة كما عند الجمهور في غيره» **ثم قال**: «فالمختار أن لا تلحق صورتها اكتفاء بالهمزة»[3].

وتبعه على ذلك: الشيخ إبراهيم المارغني فقال: «وأما الألف التي بعد الراء فكان حقها أن لا تلحق بل يكتفي عنها بنقطة الهمزة في موضعها»[4].

◎ **وبعد طول نظر وتأمل في كلام العلماء الذي تقدم تعين عندي عدم الإلحاق**؛ لأنه إذا رجعنا إلى تاريخ النقط والضبط واستعماله في المصاحف:

---

(١) «المحكم» لأبي عمرو (ص: ١٨١).

(٢) «طرر على مورد الظمآن» لجماعة من شيوخ فاس ورقة (ص: ٢٦١).

(٣) «الطراز في شرح ضبط الخرّاز» (ص: ٣٠٦).

(٤) «دليل الحيران» للمارغني (ص: ٣٩٩).

رفع المسهم

نجد أن الشيخين نص كلٌّ منهما على الإلحاق ؛ لأن هيئة « الهمزة » في عصرهما كانت تصور **نقطة** فسوّغ ذلك إلحاق « الألف » صورة لها ، لتزداد وضوحًا وتميزًا ، فالإلحاق في مذهب من يستعمل **النقط المدور** له وجه مقبول آنذاك ، **أما الآن** ؛ وقد انتهى استعمال **النقط المدور** ، وشاع استعمال **شكل الخليل** ، صار للهمزة شكل مخصوص : **رأس عين مقطوعة** ، واستغنت عن الصورة ، فانتفت الحاجة إلى الإلحاق ؛ **لأن « الهمزة »** صارت حرفًا متميزًا في الخط كبقية الحروف ، وهذا الذي ينبغي أن تكون عليه المصاحف .

والذي جعلني ابين هذا وارجحه ؛ ما رأيته في بعض المصاحف من إلحاق صورة « الهمزة » في قوله تعالى : ﴿يَسْتَئْذِنُكَ﴾ [التوبة : ٤٥] و ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [يونس : ٤٩] ونحوهما ، وهذا أغرب من الأول وأعجب كما هو ظاهر في **المصحف التونسي برواية قالون عن نافع** .

والصواب : أن تجعل « الهمزة » **فوق المطة** بدون إلحاق على قراءة من يهمز ، وتلحق « الألف » على قراءة غيره . واللّه أعلم .

◎ ذكر قوله تعالى : ﴿إِلَى العِظَامِ﴾ ◎

من الحروف التي اضطرب فيها نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح :

قوله تعالى : ﴿وانظُرْ إِلَى العِظَامِ﴾ [البقرة : ٢٥٩] في موضعه الأول ، **وهذا الموضع سكت عنه وأغفله** الإمام أبو داود سليمان بن نجاح ، **ونص** على الحذف في بقية مواضعه ، وليس فيها ما يشعر بتعميم الحذف ، واستثنى من

رفع المسهم

ذلك قول اللَّه: ﴿أَن لَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: ٣]، فإنه نص على إثباته [١].

قال الشيخ الضباع رحمه اللَّه:

« وأطلق أبو داود الحذف في سائر ما جاء من لفظه سوى حرفي البقرة والقيامة » [٢].

والصواب، أن موضع « البقرة » المسكوت عنه يلحق بالمنصوص عليه بالحذف حملًا على نظائره، ولنص « المنصف » عليه بالحذف في جميع مواضعه سوى موضع « القيامة »، **وعليه جرى رسم مصاحف أهل المغرب**.

وتمسك أهل المشرق بسكوت أبي داود عن موضع « البقرة » وألحقوه بالمنصوص عليه في موضع « القيامة »، وبه جرى رسم مصاحفهم؛ **وهذا لا يصح**.

وإذا كان هؤلاء القوم يأخذون بالإثبات لكل ما سكت عنه أبو داود: **لما يخالفون** في كلمات كثيرة مسكوت عنها، وحذفوا ألفها، نحو قوله تعالى: ﴿ضِعَافًا خَافُوا﴾ [النساء: ٩]. فإن أبا داود لم يتعرض لها لا بحذف ولا بإثبات؛ **ومع ذلك حذفوا ألفها**، وكما وقع لهم أيضًا في حذف « الألف » بعد « اللام » في كلمات مسكوت عنها.

فهذا منهج مضطرب

---

(١) « مختصر التبيين » (ص: ١٢٥).

(٢) « سمير الطالبين » (ص: ٥٣).

رفع المسهم

ولهذا المعنى، أشار صاحب «كشف العمى والرين عن ناظري مصحف ذي النورين»، **فقال**:

واحذف بقوة: «ضعفًا خافوا» ولا تخف إذ ضعف الخلاف[1]

ثم إن هذه الكلمة رواها أبو عمرو الداني بسنده عن قالون عن نافع بالحذف، وهذه الرواية نفسها هي عمدة أبي داود، وعليها يُعوّل كما هو معروف في منهجه وطريقته[2].

◎ ذكر قوله تعالى: ﴿أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ﴾ ◎

ذكر أبو عمرو الداني في ضبط قوله تعالى: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ﴾.

[آل عمران: ١٥]

على قراءة التسهيل وجهين:

الأول: تعرية «الواو» من **الحركة** ومن **علامة التسهيل**، وقدم هذا الوجه: اهتمامًا به.

الثاني: جعل على «الواو» دائرة علامة؛ **لتخفيفها**، وجعل نقطة أمام «الواو»، ونسب هذا الوجه لبعض أهل النقط، **وقال**: «وهو وجه»، **ثم قال**: «والأول أحسن».

واقتصر عليه في كتابه «المقنع»، وذكر الوجهين في كتابه «المحكم»، **وحسَّن الأول**[3].

---

(١) «كشف العمى والرين» ورقة (ص: ٢٥).

(٢) «المقنع» للداني (ص: ١٧)، «التنزيل» (ص: ١٢٥).

(٣) «المحكم» (ص: ١٠٨)، و«المقنع» (ص: ١٣٥) كل منهما للداني.

رفع المسهم

وذكر أبو داود : تعرية « الواو » من الدائرة والنقطة ، ولم يذكر غيره ، واستحسنه ، **فقال** : « والأول أختار »[1] .

اي : أن شيوخ النقل والرواية استحسنوا التعرية واختاروه .

يدل على ذلك ؛ ما قاله الإمام حسين بن علي الرجراجي ، **فقال** :

« وتعرى هذه « الواو » من نقطة **التسهيل** ومن نقطة **الحركة** ، وهذا الوجه هو المختار عند **الأشياخ الثلاثة** : أبي عمرو الداني وأبي داود والتجيبي »[2] .

وقد نظم هذا الوجه المختار في نظمه البديع الإمام أبو عبد اللّه القيسي في « الميمونة » ، فقال :

فعرّها من شكلها إذ كانا ... ليس بضم مشبع فبانا
أو اجعل النقطة في أمامه ... حمراء قل : علامة انضمامه
ودارة علامة التّليين ... فوق وذا وجه فخذ تبيين
والأحسن الأول قال الحافظ ... واختاره الشيخ فنعم اللافظ[3]

وتوقف المتاخرون في ضبط هذه الكلمة :

فذكر الشيخ ابن القاضي : أن الداني استحسن جعل الدائرة والنقطة على « الواو » ، **وتبعه على ذلك** : الشيخ المارغني ، والشيخ الضباع ، والشيخ أبو زيت حار - رحمهم اللّه -[4] .

---

(١) « أصول الضبط » لأبي داود (ص : ١٣٥) .
(٢) « حلة الأعيان على عمدة البيان » ورقة (ص : ٢٤٩) .
(٣) « الميمونة الفريدة » ورقة (ص : ٣٣) .
(٤) « بيان الخلاف » (ص : ٧١) ، « دليل الحيران » (ص : ٣٦٥) ، « سمير الطالبين » (ص : ١٠٣) . « السبيل » (ص : ٩٥) .

رفع المسهم

وهو خطأ ظاهر؛ في نسبة استحسان النقطة والدائرة إلى **أبي عمرو الداني**.

وبهذا الضبط؛ جرى العمل في المصاحف برواية **ورش وقالون** عن نافع.

والصواب: أن شيوخ النقل بمن فيهم الإمام الحجة الداني: استحسنوا تعرية «الواو» من الدائرة ومن النقطة كما تقدم.

◎ **ثم نأتي إلى مناقشة هذه الدائرة، وهذه النقطة على «الواو»:**

فقد وجه أبو عمرو الداني الدائرة بالدلالة على التخفيف، **وقد فهم** بعض العلماء من هذا التخفيف: تخفيف الهمزة - كما تقدم في قول أبي عبد الله القيسي في «الميمونة»، **ومنهم** من حمله على تخفيف الحركة - كما فهمه أبو إسحاق التجيبي.

ورد الإمام التنسي توجيه أبي عمرو الداني، وقال: «فليس بشيء»، وصحح الجمع بين النقطة والدائرة، **وقال**: «بل النقطة علامة للهمزة المسهلة والدائرة لتوهم زيادة الواو»[1].

ولم يرتض هذا التوجيه الإمام المقرئ عبد الرحمن المنجرة ورده بقوة، فقال:

«توجيه الداني هو الصحيح المعتبر الظاهر المعوَّل عليه، بخلاف ما وجهت به، **ليت شعري** كيف تتوهم الزيادة بعد الحكم بأن **النقطة** علامة

---

(١) «الطراز في شرح ضبط الخرَّاز» للتنسي (ص: ١٥٢).

رفع المسهم

عن الهمزة المسهلة، و«الواو»؛ صورة لها، وهي زائدة. **هذا ما لا يقوله أضعف من عرف بالفنِّ.**

وايضًا، فعدّ أربابه أن الحرف إذا دار بين الزيادة وعدمها فحمله على عدم الزيادة أولى»[1].

وبعد كلام هذا الإمام الحجة؛ ينبغي تجريد «الواو» من هذه الدائرة، ولا مكان لها هنا؛ «**لأن** «**الواو**»: صورة للهمزة رسمت على مراد الوصل، **فضبط المغاربة** لمصاحفهم بهذه الدائرة: **فيه مخالفة لأئمتهم.**

وقد سبق؛ أن بيَّنا أن شيوخ النقل: لم يختاروا الدائرة والنقطة، واستحسنوا وجه التعرية.

◍ **أما النقطة التي جعلت أمام «الواو»**: فقد جعلها أبو إسحاق التجيبي علامة لحركة الهمزة المسهلة.

وهذا أيضًا وحده؛ مخالف لمختار شيوخ القراءات من أن الهمزة المسهلة **لا تضبط**، ولا تجعل عليها **الحركة.**

قال الحافظ التنسي: «فلا تحرك الهمزة المسهلة؛ إذ حركتها غير خالصة؛ إلا ما وقع لهم في قوله تعالى: ﴿قل أؤنبيئكم﴾ و﴿أيفكًا﴾: على غير المختار»[2].

وقال الشيخ المارغني: «ولا فرق في عدم تحريكها - أي المسهلة - **بين**

---

(١) «حواش على الطراز» للإمام المنجرة ورقة (ص: ٩).

(٢) «الطراز» (ص: ١٥٢)، «الميمونة الفريدة» (ص: ٣٣)، «كشف الغمام» (ص: ١٠٣).

رفع المسهم

﴿ أَوَنبِئُكُم ﴾ وباب ﴿ أَفِكَا ﴾ وغيرهما على المختار المعمول به »[1] .

وحينئذ ؛ ينبغي تجريد « الواو » من هذه النقطة وهذه الدائرة ، فلا مكان لهما هنا كما جرى العمل به في **مصاحف المغرب** .

والأولى في الاستعمال - وهو ما يقتضيه كلام الخرَّاز وغيره - : أن يكتفي بنقطة فوق « الواو » علامة للتسهيل فقط .

قال الشيخ المارغني : « كلام الناظم يقتضي جعل نقطة حمراء في موضع الهمزة المسهلة علامة للتسهيل » **ثم قال** : « وهذا الوجه حسن ، وهو الذي يعطيه القياس »[2] .

◎ **اقول : وعلى هذا الوجه** ؛ جماعة من العلماء المحققين - كما تقدم ، وإن الشيخ المارغني : **خالف ما قرره سابقًا** ، واختار العمل : على غير ما يقتضيه كلام الخرَّاز في نظمه ؛ **متوهمًا** : أن أبا عمرو الداني استحسن جعل الدائرة والنقطة على « الواو » ، **فقال** : « العمل عندنا في **تونس** في ضبطه على الوجه الأول الذي استحسنه الداني ، وهو جعل الدائرة على الواو وجعل نقطة أمام الواو »[3] .

والصواب : الاكتفاء بنقطة فوق « الواو » علامة للتسهيل فقط وما جرى به العمل في **مصاحف المغرب** : مخالف لكلام العلماء ، واللَّه أعلم .

---

(١) « الطراز » (ص : ١٥٢) ، « بيان الخلاف » (ص : ٧١) ، « الدرة الجلية » (ص : ٢٢) .

(٢) « دليل الحيران » (ص : ٣٦٥) ، « حلة الأعيان » (ص : ١٤٩) .

(٣) « دليل الحيران » (ص : ٣٦٥) ، « سمير الطالبين » (ص : ١٠٣) .

رفع المسهم

◎ ذكر قوله تعالى: ﴿حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ ◎

نقل أبو داود في كتابه «مختصر التبيين لهجاء التنزيل»: **اختلاف المصاحف** في رسم هذا الحرف ﴿تُقَاتِهِ﴾: الواقع في قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]:

ففي بعض المصاحف: بإثبات «الألف»، **وفي بعضها الآخر**: بحذفها، مع اتفاقهم على عدم رسم «الياء»، وأطلق للكاتب أن يختار ما يشاء[(١)].

◎ **اقول**: إن هذا الخلاف الذي أطلقه أبو داود، وعدم رسم «الياء»: يجب أن يعزي إلى **مصاحف أهل العراق فقط**، لا إلى غيرها، ففي كلام أبي داود - رحمه الله - نوع من الإجمال؛ **يوهم**: أن الخلاف شائع في جميع مصاحف الأمصار.

وكان ينبغي: أن تخص به: **مصاحف أهل العراق** دون بقية المصاحف، وكلام الداني صريح في ذلك، وترجمة الباب أصرح منه، فذكره في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل العراق، ونسب الخلاف في الحذف والإثبات إلى مصاحفهم، **وتبعه على ذلك**: الإمام الشاطبي في «العقيلة»، وهي نظم «للمقنع»، **فتكون بقية المصاحف**: بحذف «الألف» وإثبات «الياء»[(٢)].

---

(١) «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» (ج ٢ ص ٣٦١)، «التبيان» (ص: ١٧٨).

(٢) «المقنع» (ص: ٩٩)، «الدرة الجلية» (ص: ٤٩)، «تنبيه العطشان» (ص: ١٣٨).

رفع المسهم

◎ **قال أبو عبيد القاسم بن سلام** : - وهو ممن تأملوا « المصحف الإمام » - :

﴿تُقَاتِهِ﴾ : في « **الإمام** » : أربعة أحرف ، ليس فيها « ياء » ولا « ألف » .

وذكر علم الدين السخاوي في شرحه على « العقيلة » : أنه رآها في المصحف الشامي بـ « الياء » في الموضعين [1] .

وقال الجعبري في « الجميلة » ، **والمخللاتي** في « الإرشاد » : إن بقية المصاحف بـ « الياء » [2] .

اقول : وهو الأقوى من جهة **النقل** ، ومن جهة **الأصل** ، ومن جهة **القياس** ، فنظيره المتقدم في قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمران : ٢٨] ، ذكره أبو عمرو الداني : أنه مرسوم بـ « الياء » فيما رواه عن نافع ، **واتفقت عليه مصاحف أهل العراق** [3] .

ووقع للشيخ الضباع رحمه اللّه سهو ؛ فنسب الخلاف واختيار « الياء » إلى أبي داود ، في حين أنه لم يتعرض له في موضعه من السورة [4] .

وعلى هذا ، يترجح الحذف في غير **مصاحف أهل العراق** ، وما عليه **مصاحف أهل المغرب** برواية ورش وقالون : **مخالف لأصولهم العتيقة** .

---

(١) « الوسيلة » ورقة (ص : ٨٤) .

(٢) « الجميلة » للجعبري (ص : ١٠٧) ، « ارشاد القراء » (ص : ١٠٧) .

(٣) « المقنع » للداني (ص : ١٠ ، ٩٩) .

(٤) « سمير الطالبين » (ص : ٨٦) .

رفع المسهم

◎ ذكر قوله تعالى: ﴿سقاية﴾ و ﴿عمارة﴾ ◎

سكت الشيخان: أبو عمرو الداني، وأبو داود عن ﴿سقاية﴾ و ﴿عمارة﴾ من قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الحَرَامِ﴾ [التوبة: ١٩]، **ولم يذكرهما**: صاحب «مورد الظمآن»، **ولم يتعرض لهما**: شراح «مورده»، **ولا ذكرهما**: الشيخ عمر البينوني صاحب «البسط والبيان فيما أغفله مورد الظمآن»، **ولم يذكرهما**: علماء فاس الذين تعقبوا «نظم الخرَّاز»، وبينوا مسائل وأمورًا علمية فاتت الشيخ الخرَّاز في كتاب «طرر على مورد الظمآن»، **رحم الله الجميع**[1].

ونظرًا لسكوت هؤلاء العلماء؛ رُسِمَت: «سقاية» و«عمارة» في **مصاحف أهل المغرب وأهل المشرق** بمختلف الروايات: بإثبات «الألف» فيهما، **وبه جرى العمل**.

◎ فإن سكوت هؤلاء العلماء لا يبرر إثبات «الالف» فيهما؛ لامور:

الاول: أن الكلمة إذا كانت فيها قراءات: يتعين عند جميع العلماء حذف «الألف»، وهذا النوع من الحذف: **يطرد** في جميع الكلمات المختلف فيها بالحذف والإثبات، ويسمى هذا الحذف: **حذف إشارة**، فقياس القراءة الأخرى: يوجب أن تكون «سقاية» و«عمارة»: محذوفتي «الألف».

الثاني: هناك نصوص ذكرها العلماء، وتأملات في المصاحف: تدل على الحذف فيهما:

---

(١) «بيان الخلاف والتشهير»، «البسط والبيان»، «طرر على مورد الظمآن» كلها مخطوطة.

رفع المسهم

قال ابن الجزري :

« وقد رأيتهما في **المصاحف القديمة** محذوفتي « الألف » كقيامة وجمالة ، ثم رأيتهما كذلك في **مصحف المدينة الشريفة** ، ولم أعلم أحدًا نص على إثبات « الألف » فيهما ولا في إحداهما ، وهذه الرواية - رواية ابن وردان عن أبي جعفر - : تدل على حذفها منهما : إذ هي محتملة للرسم »[1] .

ونظم هذا المعنى الشيخ محمد الفيلالي فقال :

سقاية عمارة بالحذف في ألفيهما بغير خلف
وقال في النشر ففي المصاحف أعني القديمة بغير ألف[2]

ونص على الحذف فيهما : الشيخ محمد العاقب في كتابه : « كشف العمى والرين عن ناظري مصحف ذي النورين » في باب حذف الألف بعد الميم[3] .

الثالث : أن أصل « ألف » : « سقاية » : « ياء » ، فحملها على ذوات « الياء » المحذوفة « الألف » **أولى** ، و « عمارة » : لها نظائر في الحذف .

وعليه ؛ يتعين حذف « الألف » فيهما رعاية لقراءة ابن وردان بخلفه بضم السين وحذف « الياء » بعد « الألف » في « سقاية » وبفتح « العين » وحذف «الألف » في « وعمارة » .

---

(١) « النشر في القراءات العشر » (ج ٢ ص ٢٧٨) .

(٢) « إيقاظ الأعلام لوجوب اتباع رسم الإمام » (ص : ٢٧) .

(٣) « كشف العمى والرين » (ص : ٦٥) ، « نثر المرجان » (ج ٢ ص ٥٣٩) .

رفع المسهم

ولا أدري، لماذا أغفل نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح عن هذه النصوص المتوافرة، وجرى العمل بخلافها.

◎ ضبط قوله تعالى: ﴿تِلْقَاءِي﴾ وبابه ◎

نظرت كلام علماء القراءات وهجاء المصاحف في نحو قوله تعالى: ﴿مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي﴾ [يونس: ١٥]، ومثيلاتها مما وقع قبل «الهمزة» فيه «ألف»، فذكروا أن «الياء» **تحتمل ستة أوجه**.

● **نص أبو عمرو الداني على هذه الستة، واختار منها**: أن تكون صورة للهمزة فقال في كتابه «المحكم»: «فإذا نقطت هذا الضرب على الوجه الأول الذي هو المختار جعلت الهمزة نقطة بالصفراء في الياء نفسها؛ لأنها صورة لها»[(١)].

وقال في كتابه «المقنع»: «وهو عندي في هذه المواضع أوجه»[(٢)].

أما أبو داود؛ فذكر أنه يذكر وجهًا واحدًا يعمل عليه دون سائر الوجوه، فهو المعتمد عليه، فقال: «وأنا أذكر منها وجهًا واحدًا يعمل عليه»، ثم قال: «وأما الياء الزائدة في يونس والنحل وطه والشورى، فإن الهمزة تقع هناك تحت الياء؛ لاحتمال أن تكون صورة للهمزة»[(٣)].

---

(١) «المحكم في نقط المصاحف» المخطوط (ص: ٧٥)، لأن المطبوع الذي حققه د. عزة حسين فيه نقص مقدار عشر لوحات لاعتماده على نسخة يتيمة حسب اجتهاده، والواقع أن نسخ الكتاب المتوافرة في الخزانة الحسنية أكثر من ست نسخ كاملة، فالكتاب لا يزال بحاجة إلى تحقيق لسد النقص. انظر: فهرس الخزانة الحسنية (ج ٦ ص ٧٥).

(٢) «المقنع للداني» (ص: ١٤٢)، «كشف الغمام» ورقة (ص: ٧٧).

(٣) «أصول الضبط» (ص: ٢٧١).

رفع المسهم

ورجح هذا الوجه : أعني : أن تكون « الياء » : صورة للهمزة : أبو إسحاق التجيبي ، **وقال** : « وهو أحسن الوجوه » .

وقرره الإمام الرجراجي ، فقال : « وهذا الوجه هو الذي اختاره أبو عمرو في كتابه « المقنع » و « المحكم » ، واختاره أيضًا أبو داود والتجيبي » (١) .

وصوَّب هذا الوجه : الإمام الحافظ التنسي ، فقال : « على أن الصواب عندي جعل الهمزة الصفراء تحت الياء ؛ لأنها صورة لها ، فلا ينبغي جعلها في السّطر مع وجود صورتها » (٢) .

◎ **اقول :** وهذا هو الصواب ، لأن الحرف إذا دار بين الزيادة وعدمها ، **فحمله على عدم الزيادة أولى** - كما تقدم في نصوص العلماء ، **ويقوِّيه** : القياس على قوله تعالى : ﴿لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص : ٧٦] ، وقوله : ﴿أَن تَبُوأَ بِإِثْمِي﴾ [المائدة : ٢٩] .

وحينئذ ، يجب في ضبطه أن تعرى « الياء » من الدائرة وتوضع « الهمزة » تحتها - كما هو الحال في **المصحف برواية حفص** عن عاصم وجرى به عمل أهل المشرق .

وخالف أهل المغرب شيوخهم في ضبط مصاحفهم برواية ورش وقالون ؛ فجعلوا الدائرة على « الياء » علامة لزيادتها ، وجعلوا « الهمزة » في السطر بعد « الألف » .

---

(١) « حلة الأعيان » (ص : ٢٦٦) .

(٢) « الطراز في شرح ضبط الخرّاز » (ص : ٣٨٢) .

رفع المسهم

وهو وجه مرجوح، لم يقل به إلا صاحب «المورد»، وخالفه شراحه، **والأول هو الصحيح**، وعليه أئمة هذا الفن، واللَّه أعلم.

◎ ذكر قوله تعالى: ﴿لا تَأْمَنَّا﴾ ◎

ذكر علماء القراءات في ضبط قوله تعالى: ﴿مَا لَكَ لا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١]: **سبعة أوجه**:

ثلاثة منها: على قراءة الإخفاء.

وأربعة منها: على قراءة الإدغام مع الإشمام.

واصل الكلمة: «تأمننا»، ورسمت في جميع المصاحف «بنون» واحدة بعدها «ألف»؛ **لتحتمل جميع القراءات**.

واختلف العلماء في ضبطها على قراءة الإدغام مع الإشمام:

الأول: أن تجعل نقطة حمراء بين «الميم» و«النون» فوق المطة قليلًا، وتجعل على «النون» علامة التشديد هكذا: «تأمّنّا».

الثاني: أن تجعل نقطة حمراء بين «النون» المشددة و«الألف» وتشدَّد «النون» هكذا: «تأمّنّا».

الثالث: أن تجعل بعد «الميم» جَرَّةً علامة السكون، وتجعل بعد الجرة نقطة وتشدد «النون» هكذا: «تأمْنّا».

الرابع: مثل الوجه الذي قبله إلا أنك تبقي النقطة في محلها.

رفع المسهم

اما على قراءة الإخفاء ففي ضبطه ثلاثة أوجه :

الاول : أن تُلحق « نونًا » حمراء بين « الميم » و « النون » ، وتجعل حركتها نقطة حمراء ، وتجعل علامة التشديد على « النون » السوداء .

الثاني : أن تجعل في محل « النون » المحذوفة نقطة حمراء لا غير ، وتجعل علامة التشديد على « النون » الكحلاء .

وهذان الوجهان ؛ ذكرهما : أبو عمرو ، وأبو داود ، وأبو إسحاق التجيبي [1] .

الثالث : ذكره : الإمام حسين بن علي الرجراجي ، **ونسبه :** لبعض شراح « مورد الظمآن » ، وهو أن تعرى الحرفين أعني « النونين » من العلامتين ، تعري « النون » السوداء من التشديد وتعرّي « النون » الحمراء الملحقة من النقطة [2] .

ونص على هذا الوجه أيضًا : الإمام الحسن بن علي المنبهي الشباني [3] .

ولولا مكانة أبي عمرو الداني ، وأبي داود والتُّجيبي ، ورسوخهم في هذا العلم : **لكان** هذا الوجه : أحقها بالصواب ؛ **لان** وضع علامة التشديد على « النون » السوداء يدل على الإدغام الكامل ، ويتعارض مع ما أجمعوا عليه ، وقالوا : « لا تشدد لفظًا على رواية الإخفاء » .

---

(١) « المحكم » للداني » (ص : ٨٣) ، « أصول الضبط » لأبي داود (ص : ٨٩) .

(٢) « حلة الأعيان » (ص : ١٩٠) .

(٣) « كشف الغمام » (ص : ٧٤) .

رفع المسهم

○ **قال المقرئ**: عبد الرحمن بن إدريس المنجرة، في ردّه على من يجعل علامة التشديد على قراءة الإخفاء - يقصد الإمام التنسي - فقال: «لا يصحُّ ولا يتبع عليه، **والمعتمد** - وهو الذي عليه العمل -: إخفاء الحركة، ولا شدّ معه»[1].

○ **وحاصل كلام ابن عاشر**: «أن علامة التشديد لا تجعل مع إلحاق النون»[2].

○ **وقال الإمام ابن القاضي**: «هذا هو المشهور، وبه العمل، وغيره باطل»[3].

◎ **وبناء على كلام العلماء**؛ ينبغي أن تلحق «النون» الحمراء مفصولة فوق المطة، ولا تشدد «النون» الثابتة الكحلاء على قراءة الإخفاء - كما جرى به العمل في **مصحف الجزائر** برواية ورش.

وجرى العمل في **بقية المصاحف برواية ورش وقالون** على تشديد «النون»، وهو مخالف لنصوص الأئمة، ولا يتوافق مع غرض التلاوة.

◎ **ضبط قوله تعالى: ﴿أَفْئِدَةً﴾** ◎

---

(١) «حواشي الزياتي» (ص: ٣٢)، «حواشي المنجرة» (ص: ١٤)، «الطراز» (ص: ٣٣١).

(٢) «فتح المنان» لابن عاشر (ص: ٦١).

(٣) «بيان الخلاف والتشهير» (ص: ١١).

رفع المسهم

لم يتعرض الشيخان إلى **رسم** قوله تعالى : ﴿فَاجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم : ٣٧] **وضبطها** - كما لم يذكرها الشاطبي ولا الخرَّاز في نظمه ، ولا شراح « مورده » ، ولا ذكرها ابن القاضي الذي التزم أن يذكر ما سكت عنه « التنزيل » في « بيانه » .

رسمت « الهمزة » في كلمة « أفْئدة » بدون صورة للهمزة ، وهو موافق لقراءة الجماعة وللقياس ، **وهي كذلك** مرسومة في مصاحف سائر الأمصار **في وقتنا هذا** بمختلف الروايات ، **وهذا مما غفل عنها رجال تصحيح المصاحف ومراجعتها** ؛ لأن المحفوظ والمنصوص خلاف ذلك .

حيث ذكر محمد غوث النائطي عن صاحب « الخزانة » **فقال** : الهمزة بعد الفاء مرسومة بالياء في هذا الموضع خاصة على غير القياس ؛ للاشتمال على القراءتين ؛ لأن هشامًا عن ابن عامر قرأ في أحد وجهيه : « أَفْئِيدَةَ » بالفاء الساكنة بعد الهمزة .

وقال صاحب الخلاصة : « ورسمت الهمزة خاصة بالياء في جميع المصاحف » ، **ونسب ذلك** : إلى « الإرشاد » للشيخ أبي منصور الماتوريدي ، وإلى « شرح الشاطبية » لملّا عماد ، وإلى رسالة الجزري في الرسم ، **وقال** : « كلهم نصوا على رسم الهمزة هنا خاصة بالياء » .

وقال ملّا عماد : « إن الياء على أحد وجهي هشام ليست صورة للهمزة

رفع المسهم

بل هي ياء حقيقية»، وعلى قراءة الجماعة: هي صورة الهمزة على خلاف القياس[1].

● ونظرًا لخلو كلام العلماء في المراجع والمصادر المتوافرة عندي: أكثرت من الاقتباس والاستشهاد لرسم هذه الكلمة من كتاب «نثر المرجان» لصاحبه محمد غوث النائطي رحمه اللَّه، ولقد تأملت **المصاحف الباكستانية** فوجدتها مرسومة بالياء.

وبناء عليه؛ يجب على نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح: أن يعيدوا النظر ويرسموا الياء في هذا الموضع خاصة؛ رعاية لقراءة هشام.

◎ حذف الالف من قوله: ﴿مَهْدًا﴾ ◎

من الكلمات التي لم يذكرها أبو داود في كتابه «التنزيل» قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [طه: ٥٣]، وذكر الموضع **الثاني** في «سورة الزخرف» [الزخرف: ٩]، **وقال**: «وفيه: «مهدًا» بحذف الألف وقد ذكر»[2].

فيدل قوله: «وقد ذكر»: على الحذف؛ **ظنًّا منه**: أنه قد ذكره، وهو لا يذكر في الغالب إلا المحذوف، **ولكن** تركه سهوًا أو نسيا

---

(١) «نثر المرجان» (ج ٣ ص ٣٦٥)، «النشر» (ج ٢ ص ٢٩٩).

(٢) «التنزيل» (ج ٣ ص: ١٠٩٧).

رفع المسهم

ومن جهة أخرى: فإن فيه قراءتين مما يترجح بها الحذف ؛ رعاية لقراءة من قرأ بالحذف .

ومن جهة ثانية : إن أبا عمرو الداني روى هذا الحرف بسنده عن **قالون** عن نافع بالحذف بخصوصه ، ثم عمّم الحذف **بصيغة تشعر بالتعميم** ، فقال : « حيث وقع »[1] .

وهذه الرواية نفسها : هي عمدة المؤلف أبي داود ، وعليها يعوّل ؛ **يعرف ذلك** : كل من تأمل منهج المؤلف وطريقته في التصنيف .

◎ **وبعد هذا** ، لم يبق مجال للقول بأن **الأصل** في المسكوت عنه : **الإثبات** - كما شاع ذلك عند **أهل المشرق** ، وكما ذكر ذلك الرجراجي - **حيث قال** : « واستثنى منه الناظم لأبي داود اللفظ الأول منه في القرآن فإنه محمول عند أبي داود على الإثبات »[2] .

اقول : بل إنه محمول عند أبي داود على الحذف ، **بل** إنه يتعين ذلك ، **وهو الصواب** الذي لا ينبغي سواه .

◎ حذف الالف من قوله : ﴿طَائِرُكُم﴾ ◎

نص أبو داود على حذف « الألف » التي بعد « الطاء » في جميع ألفاظ : « الطير » في « **القرآن** »[3] .

---

(٢) « المقنع » للداني (ص : ١٢) .

(٢) « تنبيه العطشان » للرجراجي (ص : ٩٥) .

(٣) « التنزيل » (ج ٢ ص : ٣٤٥) .

رفع المسهم

وروى جميع هذه الألفاظ : أبو عمرو الداني بسنده في الباب المروي عن **قالون** عن نافع بالحذف إلا موضع « يس » في قوله تعالى : ﴿قَالُوا طَائِرُكُم مَّعَكُمْ﴾ [يس : ١٨] ، **فقد** سكت عنه ، **فلم يتعرض له** : لا بحذف ولا بإثبات في كتابه « المقنع » ، **وتبعه على ذلك** : الإمام الشاطبي في « العقيلة » - وهي نظم للمقنع ، واستثناه له من الحذف : شراح « مورد الظمآن » ، **ونصوا** على إثبات « ألفه » **لأبي** عمرو الداني [١] ، **وتبعهم على ذلك** : الشيخ الضباع - رحمهم اللَّه - [٢] ، وبه جرى العمل في **المصحف الليبي** برواية **قالون** عن نافع .

وحجتهم ، أن الداني سكت عنه ، والسكوت كما أسلفنا غير مرة لا يقررُ حكمًا .

والظاهر المتبادر من كلام الدَّاني نفسه : الحذف ؛ **لأنه** قال في أول مواضعه في « سورة آل عمران » : « حيث وقع » [٣] ، فصيغة التعميم : نص في تعميم الحذف ، ثم تعرض لبقية مواضعه بالتعيين دون أن يذكر موضع « يس » ، **وأحسبه** اكتفى بصيغة التعميم عن ذكره .

ثم إن أبا داود نقل في موضع « الأنعام » : **إجماع المصاحف على حذفه** ،

---

(١) « التبيان » (ص : ٩٥) ، « تنبيه العطشان » (ص : ٨٠) ، « فتح المنان » (٤٩) ، « دليل الحيران » (٧٧) .

(٢) « سمير الطالبين » (٥٢) .

(٣) « المقنع » للداني (١٠ - ١١) .

رفع المسهم

وأورده ضمن الأمثلة التي اجتمعت المصاحف على حذفها[1]، ونصَّ اللبيب في شرح «العقيلة» على حذفه في موضع «النمل»[2].

ومن هنا، يسقط الخلاف، ويثبت الحذف: طردًا للباب، وتقليلًا للخلاف، وموافقة لنظائره، **وهو الذي يجب أن تكون عليه المصاحف**.

◎ حذف الالف في قوله: ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾ ◎

نص أبو عمرو الداني وأبو داود: على إثبات «الألف» في قوله تعالى: ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾ [المؤمنون: ٧٢] بعد «الراء»، **وعزا ذلك إلى إجماع المصاحف**، وجرى العمل على إثبات «الألف» في سائر المصاحف في الشرق والغرب في زماننا هذا[3].

وقد كنت اشك في هذا الإجماع الذي ذكره أبو عمرو وأبو داود وجرى به العمل؛ **لما تلقيناه عن شيوخنا**: أن كلّ كلمة قرآنية وردت فيها قراءات: يجب أن تكون محذوفة «الألف»، رعاية لهذه القراءة، وهو ما يسمى بالحذف الإشاري؛ **ولأن** الرسم بإثبات «الألف» يسقط قراءة عبد اللَّه بن عامر الشامي بحذف «الألف».

● **ثم بعد بحث طويل في المخطوطات التي تهتم بهذا العلم المهجور:**

---

(١) «التنزيل» (ج٣ ص ٤٨١).

(٢) «الدرة الصقيلة» (ص: ٢٥).

(٣) انظر «المقنع» للداني (ص: ٩٦)، «التنزيل» (ص: ٨٩٤).

رفع المسهم

ظفرت بنص لعلم الدين السخاوي (ت : 643هـ) ، وهو ممن جمعوا بين **الرواية عن الشيوخ والتأمل للمصاحف الأمهات ؛ فقال :**

« **وقد رأيت أنا في المصحف العتيق الشامي :** « فخراج » بغير ألف ، ولقد كنت قبل ذلك : **أعجب** من ابن عامر : كيف تكون الألف ثابتة في مصحفهم ، ويسقطها في قراءته ، حتى رأيتها في هذا المصحف . **فعلمت :** أن إطلاق القول في **جميع المصاحف** : ليس بجيد ، **ولا** ينبغي لمن لم يطلع على جميعها : دعوى ذلك »[1] .

وقال ابن وثيق الأندلسي : « وقال بعض المتأخرين : رأيت في مصحف الشاميين الذي يقال إن عثمان - رضي اللَّه عنه - بعث به إلى الشام : « فخراج ربك » بغير ألف »[2] .

وعلى هذا ، يتعين حذف الألف ؛ رعاية لقراءة ابن عامر ، وهو أشمل للقراءتين برسم واحد ، وما جرى به العمل فيه مخالفة ، وإسقاط للقراءة الأخرى .

◎ حكم لفظ ما اشتق من : « البركة » ◎

نص ابو داود سليمان بن نجاح على حذف « الألف » بعد « الباء من قوله تعالى : ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ﴾ في [ص : ٢٩] .

---

(١) « الوسيلة في شرح العقيلة » ورقة (ص : ٣٦) .

(٢) « الجامع » لابن وثيق (ص : ١١١) ، « شرح ملَّا علي » (ص : ٨٧) .

رفع المسهم

ولم يرد عن المؤلف في هذا الموضع ما يشعر بتعميم الحذف، **وسكت** عن موضعي سورة [الأنعام: ٩٢، ١٥٥]، وموضع [الأنبياء: ٥٠].

وعلى ما نص عليه أبو داود؛ جرى العمل في رسم **مصاحف أهل المشرق، اي:** بحذف «الألف» في موضع «ص»، وإثبات «الألف» فيما عداه؛ **تقليدًا منهم لما قيل**: إن المسكوت عنه أصله الإثبات.

وهذا فيه مخالفة؛ لأن أبا عمرو الداني: نص على الحذف فيهن في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف وقال: «حيث وقع»[1]، **وبالحذف**؛ جرى العمل في **مصاحف أهل المغرب**، وهو الذي لا ينبغي خلافه.

وكذلك سكت ابو داود عن قوله تعالى: ﴿مُبَارَكٌ﴾ المنصوب الواقع في [آل عمران: ٩٦] و[مريم: ٣١] و[المؤمنون: ٢٩]، ونص على الحذف في الموضع الأخير من قوله تعالى: ﴿ونَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا﴾ [ق: ٩]، ولم يرد فيه ما يشعر بتعميم الحذف في جميع المواضع، وعلى هذه التفرقة بين المنصوص عليه والمسكوت عنه جرى العمل في **مصاحف أهل المشرق**.

ونص ابو عمرو الداني في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف على حذف «الألف»، وعليه عمل **أهل المغرب في مصاحفهم**، وهو الذي لا ينبغي العمل على خلافه.

---

(١) «المقنع الداني» (ص: ١٨).

رفع المسهم

ومما سكت عنه المؤلف ابو داود : قوله تعالى : ﴿تَبَارَكَ﴾ ، وقد وردت في تسعة مواضع ، ونصّ على الحذف في الموضعين الأخيرين في قوله تعالى : ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن : ٧٨] ، وفي قوله : ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك : ١] .

ولم يرد عنه في الموضعين ما يشعر بتعميم الحذف ، وعلى ما ذكره أبو داود جرى عمل **أهل المشرق في مصاحفهم** [(١)] .

◍ **والصواب الذي لا ينبغي خلافه** : أن الحذف يشمل جميع هذا اللفظ ؛ طردًا للباب ، وحملًا على نظائرها ، وإن أبا عمرو الداني نص على الحذف في جميعهن ، **ثم قال** : « حيث وقع » [(٢)] ، وذكر ذلك في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف .

ونص على حذف « الألف » في جميع هذه الألفاظ حيث وقعت : الإمام ابن وثيق الأندلسي [(٣)] .

فالعمل بالإثبات في بعضها والحذف في بعض آخر لا مبرِّر له ، وهو **منهج مضطرب** ؛ لأن هؤلاء الذين يأخذون بالإثبات لكل مسكوت عنه مع نقل الإجماع على حذفه خالفوا هذه القاعدة ، وحذفوا « الألف » من كلمات مسكوت عنها .

---

(١) « مختصر التبيين » (ج ٤ ص ٣٢١) .

(٢) « المقنع » للداني (ص : ١٨) .

(٣) « الجامع » لابن وثيق (ص : ٤٠) .

رفع المسهم

◎ حذف الالف في قوله : ﴿سَمَٰوَاتٍ﴾ ◎

ذكر أبو عمرو الداني وأبو داود : إثبات « الألف » بعد « الواو » في قوله تعالى : ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ [فصلت : ١٢] في « سورة فصلت » خاصة دون بقية مواضعه ، ذكرها الداني في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف عن محمد بن عيسى [١] .

وتبعه على ذلك : الإمام أبو داود [٢] ، **وذكر** أبو بكر اللبيب في شرح « العقيلة » : أن الصحابة - رضي الله عنهم - رسموها كذلك [٣] ، وبه جرى العمل في جميع المصاحف ، بحذف « الألف » بعد « الميم » ، وإثبات « الألف » بعد « الواو » .

◎ وإني قد عثرت على نص لعلم الدين السخاوي يخرق هذا الإجماع ، ويجعل هذه الكلمة تندرج مع نظائرها ولا يعتد بهذه الخصوصية ، فقال :

« وهذا الذي ذكره أبو عمرو الداني : **فيه نظر** ؛ فإني كشفت **المصاحف القديمة** التي يوثق برسمها وتشهد الحال بصرف العناية إليها ، فإذا هم قد حذفوا فيها « الألفين » من « سموات » في « فصلت » كسائر السور ، وكذا رأيتها في **المصحف الشامي** » .

---

(١) « المقنع » للداني (ص : ١٨) .

(٢) « مختصر التبيين » (ج ١ ص ٣٢١) .

(٣) « الدرة الصقيلة » (ص : ٢٦) ، « الجامع » لابن وثيق (ص : ٤٠) .

رفع المسهم

ثم قال: «فهذا يحتاج إلى تثبت ونظر، **ولا** ينبغي أن يحكم بأن «الألف» ثابتة في «سورة السجدة» بإجماع»[1].

فهذا النص؛ يبطل دعوى الإجماع، **وينبغي** أن يجري في هذه الكلمة الخلاف على الأقل، تقليلًا للخلاف، وموافقة لنظائرها، إذا رسمت على ما ذكره السخاوي.

◎ ذكر قوله تعالى: ﴿بِأَيۡيْدٍ﴾ ◎

مما لفت انتباهي في مصاحف المغرب برواية ورش وقالون: ضبط قوله تعالى: ﴿والسَّمَاءَ بَنَيۡنَـٰهَا بِأَيۡيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، حيث ضبط نساخ **مصاحف المغرب** قوله تعالى: ﴿بِأَيۡيْدٍ﴾ بالجرّة. وهي تشبه الفتحة - على «الياء» الأولى، **وهذا الضبط**: يوهم أنها فتحة؛ وخاصة لدى المبتدئين، وجعلوا الدائرة علامة السكون على «الياء» الثانية، **وأيضًا يوهم** أنها ساكنة سكونًا ميتًا، ولا تتميز «الياء» **الزائدة** من **الساكنة** التي يقرعها اللسان إلا بتغاير العلامتين، علامة **السكون**، وعلامة **الزائدة**.

◎ **والذي أوجب هذا اللبس**: هو عدم الاتفاق على المفاهيم؛ **معنى** علامة السكون المدور عند **المغاربة** غير معناه عند **المشارقة**، **فأولئك** عندهم علامة للسكون وعلامة للحرف الزائد، **وهؤلاء** عندهم علامة للزائد فقط.

---

(١) «الوسيلة في شرح العقيلة» ورقة (ص: ٤٥).

رفع المسهم

أما على ضبط المشارقة واختيارهم علامة السكون رأس خاء كما هو مذهب الخليل، فلا إشكال فيه، وهو الصواب - كما هو ظاهر في مصحف المدينة النبوية برواية حفص عن عاصم.

ولقد تأملت ضبط هذه الكلمة سنين طويلة في المراجع والمصادر؛ فتبين لي بعد جهد وعناء أن هذه الجرّة - تشبه الفتحة - هي علامة السكون عند أهل الأندلس قديمًا، وأصلها رأس خاء، فحذفوا رأسها وأبقوا مطتها، وإلى عصر أبي عمرو الداني (ت: 444هـ) وأبي داود (ت: 496هـ)، وما بعدهما كانوا يضبطون مصاحفهم بالنقط المدوّر نقط أبي الأسود الدؤلي[1]، فكانت هذه الجرة تؤدي الغرض المقصود؛ لأنها متميزة عن النقط المدوَّر، ولا تلتبس به؛ لأن الحركات كانت على شكل نقط مدوَّر والسكون جرَّة.

ولمّا تدرج الناس باستعمال شكل الخليل، وشاع استعماله في المصاحف: صارت هذه الجرة التي تقع على «الياء» الأولى مساوية للفتحة التي هي من شكل الخليل.

ولم يغير المتأخرون هذه الجرة، كما غيروا واستبدلوا نقط أبي الأسود بشكل الخليل، فهي أثر من آثار النقط المدوَّر، وكان يجب أن تزول بزوال النقط المدوَّر؛ لأنها منه؛ ولأنها لا تناسب إلا نقط أبي الأسود الدؤلي.

---

(١) انظر: «المحكم» لأبي عمرو (ص: ٦٨)، «الطراز» للتنسي (ص: ٢٢٣).

رفع المسهم

لذا، يجب أن يستبدل بها غيرها - كما استبدلت غيرها، وينتهي العملُ بها - كما انتهى العملُ بمثيلاتها.

◎ رسم قوله تعالى: ﴿يُنَبَّؤُا﴾ ◎

من الحروف التي خالف فيها **نساخ مصاحف المغرب** أصولهم العتيقة: قوله عزّ وجلّ: ﴿يُنَبَّؤُا الإِنسَانُ يَوْمَئِذٍ﴾ [القيامة: ١٣].

لم يذكر فيها أبو داود سليمان بن نجاح **إلا** الرسم بـ«الواو» و«الألف»، **ولم يروِ فيها أبو عمرو الداني** عن محمد بن عيسى الأصبهاني إلا الرسم بـ«الواو» و«الألف»، كذلك، **وأكد ذلك**: بتتبعه **لمصاحف أهل العراق**، فرآها لا تختلف في رسم ذلك كذلك، **وبه جرى العمل** في سائر المصاحف **عند المشارقة والمغاربة**[1].

فعمل أهل المشرق: موافق لأصولهم العتيقة، **وعمل أهل المغرب** برسم هذه الكلمة بـ«الواو» و«الألف»: **مخالف لأصولهم العتيقة**.

ويظهر من كلام الشيخين: اتفاق المصاحف على رسمها بـ«الواو» و«الألف»، في حين أن هناك نصوصًا تدل على **اختلاف المصاحف** فيها، **والاتفاق**، حاصل في **مصاحف أهل العراق فقط** لا يتعداها بـ«الواو» و«الألف»[2].

---

(١) «المقنع» للداني (ص: ٥٦)، «التنزيل» لأبي داود (ج ٤ ص ١٢٤٤).

(٢) «المقنع» للداني (ص: ٥٦).

رفع المسهم

فقد نقل الإمام الشاطبي في «العقيلة» **فيها الخلاف**.

وذكر أبو بكر ابن أشته في كتاب «علم المصاحف» أنها مرسومة بالألف في «**الإمام**»[1].

وقال علم الدين السخاوي: «بالواو والألف **لأهل الكوفة**، وبإسقاط الواو **لأهل المدينة**».

ثم قال: «ورأيت في **المصحف الشامي** بغير واو»[2].

وقال ابن آجطا معقبًا على كلامه: «فظاهر كلامه أن «الألف» من غير «واو» هو الراجح عملًا على **مصاحف أهل المدينة**، مع أنه قوّي ذلك برؤيته بغير «واو» في **المصحف الشامي**»[3].

وقال ابن عاشر: «ونقله مؤذن بترجيح القياس»[4].

يقصد: أن ترسم بـ«الألف» دون «واو».

ومن هذه النصوص: يترجح فيها الرسم بـ«الألف» على القياس في المصاحف برواية **ورش** أو **قالون** أو **لغير الكوفيين** اتباعًا لأصولهم

---

(١) «الدرة الصقيلة» ورقة (ص: ٤٧).

(٢) «الوسيلة في شرح العقيلة» ورقة (ص: ٨١).

(٣) «التبيان في شرح مورد الظمآن» ورقة (ص: ١٥٣).

(٤) «فتح المنان» لابن عاشر ورقة (ص: ٩٣).

رفع المسهم

العتيقة، وما جرى به العمل في مصاحف أهل المغرب: **مخالف للأصل**، والله أعلم.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

رفع المسهم

خلاصة هذا البحث وثمراته

وبعد أن انتهيت من تدوين هذا البحث، الذي استغرق مني جهودًا مضنية، فالحمد للَّه الذي بنعمته تتم الصالحات. أحمده سبحانه وأشكره وأستعينه وأستغفره.

مرت على «**القرآن الكريم**» العصور والدهور المتتابعة، **ولا يزال غضًّا طريًّا**؛ بدون زيادة ولا نقصان، **ومن حفظ اللَّه له**: عناية المسلمين به عناية عظيمة **تفوق الوصف**، فكرَّس علماء القراءات جهودهم، ولم يدّخروا وسعًا في بيان حروفه ومعانيه، ووصفوا هجاء حروفه بالوصف والإحصاء الدقيق.

ولما تعددت المصاحف، وكثرت الاختلافات والمصطلحات في **الرسم والضبط** قد يحيّر القارئ والمتأمل؛ كان لا بد من بذل الجهود في **التقريب بين وجهات نظر المشارقة والمغاربة**، ومحاولة إيجاد صلة تجمع بينهما - بعد بيان الأسباب التي أدت إلى التعدد والاختلاف؛ فكان هذا البحث موفيًا بهذا الغرض، إن شاء اللَّه.

ومن ثمرات هذا البحث ونتائجه

1 **بيان الصلة القوية** بين الرسم العثماني والقراءات **خصوصًا وبينه وبين**

رفع المسهم

اللغة العربية **عمومًا**، لا جفوة ولا قطيعة بينهما البتة، **فالرسم العثماني**: حجة قطعية عند أهل اللغة.

2 **بيان فصاحة الرسم وبلاغته** في تأدية وجوه القراءات وأصواتها، **ومن خلال ذلك**: فندت شبهات الذين ينادون بتغيير **الرسم العثماني**: **بالرسم القياسي**، وهي مبنية على **جهل** بعلاقته التي لا تنفصم **بوجوه القراءات**، وعلى **جهل** بصلته التي لا تنفصم **باللغة العربية**.

3 **فتبين لي**: واتضح من خلال العرض السابق: أن **الرسم العثماني** ليس غريبًا على **اللغة العربية**، وليس فيه تناقض ولا تنافر مع اللغة كما زعموا، فكما أن **الرسم العثماني** اشتمل على حروف **زائدة** في نظرهم **لأغراض جهلوها**، فكذلك **اللغة العربية** اشتملت على حروف **زائدة**، وكما أن **خط المصحف العثماني** اشتمل على حروف **محذوفة** لأغراض بلاغية، فكذلك **اللغة العربية** اشتملت على حروف **محذوفة**.

4 فالمحافظة على **الرسم العثماني هي** عين المحافظة على **اللغة العربية**، بل فيه زيادة على المحافظة على بعض اللغات التي لم يحفظها إلا **الرسم العثماني**، فوافق **الرسم العثماني** اللغة العربية وطابق فصاحة «**القرآن**» وبلاغته.

5 وقد دأب أهل اللغة قديمًا وحديثًا على الاحتجاج **بالرسم العثماني** في مواضع الاختلاف - كما احتج به علماء التفسير عند اختلافهم في

رفع المسهم

مراد اللَّه من الآية كما يتجلى ذلك في نحو قوله : ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنسَى﴾ .

[الأعلى : ٦]

قال الطاهر بن عاشور : « ومن زعم أن « **لا** » : نهي : تعسف ؛ لتعليل كتابة الياء في آخره » (286/30) .

واختار الإمام القرطبي أن « لا » : للنفي ، وعلل ذلك بقوله : « فإن الياء مثبتة في جميع المصاحف وعليها القراء » (20/20) .

وقال السمين الحلبي : « وقول من قال : إنه نهي : ضعيف من حيث المعنى ومن حيث اللغة » (ج 4 ص 172) .

6 ومن ثمرات هذا البحث ونتائجه : **أن عمل المشارقة والمغاربة في** اختيار كل منهما مذهبًا معينًا في الرسم والضبط : **مبني على غير قواعد علمية** - كما وضحنا في الأمثلة التطبيقية ، **وهذا العمل** : يجب أن يمحي ويزول العمل به ؛ **إنه حادث لم يكن في القرون التي خلت** ، فالعمل به مخالف لأئمة هذا الشأن ، ويوسع من هوة الخلاف بين المسلمين في مصاحفهم .

ولعل هذا شبيه بما حدث في زمن عثمان بن عفان - رضي اللَّه عنه - حتى أمر باستنساخ مصاحف أمهات ، **وإتلاف** ما عداها ؛ **توحيدا للأمة الإسلامية** ، فنحن بعملنا هذا نكاد أن نقع فيما أنكره الخليفة الراشد .

رفع المسهم

وإن عمل المشارقة والمغاربة قد يكون مقبولًا إلى حد ما ، إذا وجد أصل الخلاف ، ولم يظهر وجه الترجيح ، **كأن تختلف المصاحف الأمهات العتيقة** المظنون بها الصحة في حرف ما ، **فيرسم** في بعضها **بالحذف** أو بوجه ما ، ويرسم في بعضها الآخر **بالإثبات** أو بوجه آخر ، وجاءت الرواية عن شيوخ النقل مبهمة من غير تسمية مصر بعينه كما تقدم تفصيله وبيانه .

فبهذه الصفة وبهذه القيود ؛ قد يسوغ **للمشارقة أو المغاربة** أن يختاروا أحد الوجهين بشرط ألا يخرج الخلاف عن المصاحف الأمهات التي أرسلها سيدنا عثمان إلى الآفاق ، وألا يخرج الخلاف عما رواه الأئمة عن شيوخهم وتأملوه في **المصاحف العتيقة** .

7 ومن ثمرات هذا البحث : بيان أن ما ذهب إليه بعض نساخ المصاحف من قبيل السهو والنسيان - كما ظهر في البحث في باب تركيب التنوين وتتابعه ، وكذا في باب الحرف المسكوت عنه ، فإنهم قرروا حكمًا ، **فأخذوا بالإثبات** لكل ما سكت عنه الشيخان أو أحدهما ، **فاختلف الرسم** فيما هو من ذوات النظير ، **ثم بينا الاضطراب** الذي وقعوا فيه ، في الحرف المسكوت عنه ، فأخذ بعضهم **بالإثبات** واستثناه من القاعدة ، وأخذ بعضهم **بالحذف** طردًا للباب ، **وهو الصواب** ، كيف يصح **إثبات** « الألف » ما أجمع عليه كتاب المصاحف **بالحذف** ، **هذا ما لا يكاد يفهم** .

ولا أدري ؛ كيف يجيب نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح عن هذا الأمر **المحير** .

رفع المسهم

ونظرًا للتعصب والتقليد : رسمت « الهمزة » قبل « اللام » « ألف » في نحو قوله : ﴿ءلاكلون﴾ كما هو جار به العمل في **المصحف برواية ورش** ، وكذا في نحو قوله : ﴿وَلَـلْأَخِرَةُ﴾ كما هو جار به العمل في **المصحف برواية قالون** .

8 ومن نتائج هذا البحث : بيان المخالفات التي تمسك بها **نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح** ، وهي لا تؤدي الغرض المطلوب من النقط والشكل فكما أن **لأهل المغرب** أمورًا : يجب أن لا يتابعوا عليها ، فكذلك الشأن عند **أهل المشرق** - وما أكثرها .

ويجب أن نتلمس الصواب في كلا المذهبين ، والحجة والرواية وما جاء في المصاحف الأمهات العتيقة فوق كل اعتبار .

9 **فاضافت هذه الدراسة وهذا البحث** : ما غفل عنه كثير من العلماء وشراح « المورد » ، **وسها عنه أعضاء لجان المصاحف** ، كما ظهر ذلك جليًّا فيما أوردناه في الدراسة التطبيقية .

10 **كما قللت كثيرًا وقلصت** من مسائل الخلاف ؛ الذي لا قيمة له ؛ **بل إن هذا البحث** : ألغى كثيرًا من المسائل التي شاع فيها الخلاف .

11 **كما اهتمت هذه الدراسة بالخط والرسم والضبط** الذي يؤدي غرض التلاوة ، وما أضيف النقط والشكل إلا لغرض تحقيق التلاوة ، وإلا ما كان هناك موجب للإضافة .

رفع المسهم

ونحن نعلم: ما شرع الضبط وجازت زيادته على ما تأصل في **المصحف العثماني** إلا من أجل تصحيح التلاوة، **وإلا** ما كان ينبغي أن يضاف شيء إلى **المصحف**، بل وردت الكراهة عن بعض السلف، ولو كان لفائدة التلاوة.

12 ومن ثمرات هذا البحث: أنني ناقشت بعض قواعد الضبط الجاري بها العمل في المصاحف، وهي مخالفة لأئمة هذا الشأن، ولا تؤدي الغرض.

وبينت وجه الصواب في ذلك - كتركيب التنوين وتتابعه في الموقوف عليه بإبدال التنوين: «ألفًا».

وبينت وجه الصواب في موضع «الهمزة» من «اللام ألف».

ورفعت الوهم الذي وقع فيه بعض المتأخرين؛ فعزوا إلى الداني ما لم يختره نحو ضبط قوله تعالى: ﴿أؤنبيئكم﴾.

وبينت الصواب في ضبط قوله: «بأييد»، ونحو قوله: «تلقائي» وبابه، **وسلكت** في ذلك مسلكًا وسطًا بين **ضبط المشارقة والمغاربة ورسمهم**، إن كان هناك مجال ولو بأدنى ملابسة، **وإلا** فأختار أحيانًا **مذهب المشارقة** وأخرى **مذهب المغاربة** لأدلة وبراهين من روايات شيوخ النقل مع تأملوه في **المصاحف الأمهات**.

رفع المسهم

13 ومن ثمرات هذا البحث : أنني أبرزت بعض الحروف التي سها عنها **نساخ المصاحف ولجان المراجعة والتصحيح** ، وأوضحتها بأدلة ونصوص قطعية لا يمكن ردها ولا الغض من شأنها .

والحمد لله ؛ الذي بنعمته تتم الصالحات .

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه **محمد** ، وعلى آله وأصحابه والتابعين .

رفع المسهم

الفهـــارس

رفع المساهم

فهرس المصادر والمراجع

1- «إرشاد القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين» لأبي عيد رضوان المخللاتي مخطوط بالأزهر رقم 22248/241 .

2- «أدب الكاتب» لأبي محمد عبد الله بن قتيبة تحقيق محمد الدالي ط1 مؤسسة الرسالة بيروت 1402هـ .

3- «إيقاظ الأعلام بوجوب اتباع رسم المصحف الإمام» للشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي ط2 مكتبة المعرفة حمص 1392هـ.

4- «بيان الخلاف والتشهير وما أغفله مورد الظمآن» لأبي زيد عبد الرحمن ابن القاضي مخطوط بالخزانة الحسنية ضمن مجموع رقم (3/74) .

5- «تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية» لحفني ناصف مطبعة الجريدة بسراي البارود مصر.

6- «تنبيه العشطان على مورد الظمآن» للإمام الحسين بن علي الرجراجي مخطوط بالمكتبة الأزهرية رقم (275) 22282 وصورة منه في الجامعة الإسلامية رقم 386 المدينة المنورة.

رفع المسهم

7- « الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصاحف » لابن الوثيق الأندلسي تحقيق غانم قدوري ط1 مطبعة العاني بغداد .

8- « الجمع الصوتي الأول للقرآن الكريم للبيب السعيد » ط دار الكتاب العربي القاهرة 1387هـ .

9- « جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد » لبرهان الدين الجعبري مخطوط مصور برقم 295 مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

10- « الحروف اللاتينية لكتابة العربية » لفهمي عبد العزيز مطبعة مصر - القاهرة .

11- « حلة الأعيان على عمدة البيان » للشيخ الحسين بن علي الرجراجي الشوشاوي مخطوط بالمكتبة الوطنية برقم 10781 تونس .

12- حواش على : « الطراز في شرح ضبط الخراز » للمقرئ عبد الرحمن بن إدريس المنجرة مخطوط ضمن مجموع رقم 1532 د الخزانة العامة بالرباط .

13- حواش على : « الطراز في شرح ضبط الخراز » للإمام المقرئ الحسن الزياتي مخطوط ضمن مجموع رقم 3459 الخزانة الحسنية .

14- « الدرة الجلية في نقط المصاحف العلية » للشيخ ميمون بن مساعد

رفع المسهم

الفخار مخطوط رقم 259 مجاميع سيدنا عثمان مكتبة الحرم النبوي الشريف .

15- « الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة » لأبي بكر عبد الغني اللبيب مخطوط بالمكتبة الوطنية رقم 1484 تونس .

16- « دليل الحيران شرح مورد الظمآن » للشيخ إبراهيم المارغني التونسي ط مكتبة الكليات الأزهرية .

17- « السبيل إلى ضبط كلمات التنزيل » للشيخ أبي زيت حار ط2 محمد علي صبيح 1390هـ القاهرة .

18- « سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين » للشيخ محمد على الضبّاع ط1 المشهد الحسيني - القاهرة .

19- « شرح العقيلة » لملّا علي قاري مخطوط بدون رقم في مدرسة بشير أغا بالمدينة المنورة .

20- « شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف » لأبي أحمد الحسن العسكري ط1 مصطفى الباب الحلبي 1383هـ .

21- « صبح الأعشى في صناعة الإنشا » لأبي العباس أحمد القلقشندي ط الأميرية - القاهرة .

22- « ضبط الأسماء الموصولة » للشيخ محمد صالح ملوكة التونسي

رفع المسهم

مخطوط ضمن مجاميع رقم 20/8 في مكتبة الحرم النبوي الشريف .

23- « الطراز في شرح ضبط الخراز » للحافظ محمد بن جليل التنسي تحقيق أحمد شرشال طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة .

24- « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » لابن حجر العسقلاني تصحيح الشيخ ابن باز المطبعة السلفية بالقاهرة 1380هـ .

25- « فتح المنان المروي بمورد الظمآن » للشيخ عبد الواحد بن عاشر مخطوط ضمن مجاميع سيدنا عثمان رقم 285 (خ) مكتبة الحرم النبوي .

26- « الفرقان » لابن الخطيب محمد عبد اللطيف طبع في القاهرة دار الكتب 1368هـ .

27- « كتاب أصول الضبط وكيفيته » للإمام الحجة أبي داود سليمان بن نجاح ت : 496هـ مخطوط بالخزانة الحسنية رقم 1/808 بالرباط وقد حققناه .

28- الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه ط3 عالم الكتب - بيروت .

29- « كتاب التبيان في شرح مورد الظمآن » للشيخ أبي محمد عبد الله

رفع المسهم

الصنهاجي المعروف بابن آجطا مخطوط في مكتبة اللغات الشرقية في فرنسا رقم 115 باريس.

30- « كشف العمى والرين عن ناظري مصحف ذي النورين » للشيخ محمد العاقب بن مايابي مخطوط بدون رقم ومشهور ومتداول عند الشناقطة.

31- « كشف الغمام عن ضبط مرسوم الإمام » للشيخ المقرئ الحسن بن علي المنبهي الشهير بالشباني مخطوط بالخزانة الحسنية رقم 2142 بالرباط.

32- « المحكم في نقط المصاحف » لأبي عمرو الداني بتحقيق عزة حسن ط الثانية دار الفكر سوريا 1407هـ.

33- « مختصر التبيين لهجاء التنزيل » للإمام أبي داود سليمان بن نجاح (ت : 496هـ) بتحقيق أحمد بن أحمد شرشال يقوم بطبعه مركز الملك فيصل بالرياض بالتعاون مع المجمع لطباعة المصحف.

34- « مشكل الآثار » لأبي جعفر الطحاوي ط1 دائرة المعارف بالهند حيدرآباد.

35- « معاني القرآن » لأبي زكريا الفراء ط3 عالم الكتب بيروت.

36- « مقدمتان في علوم القرآن » مقدمة ابن عطية ومقدمة المباني لمجهول بتحقيق آرثر جفري - مكتبة الخنانجي بالقاهرة.

رفع المسهم

37- مقدمة ابن خلدون «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ... » عبد الرحمن ابن خلدون طبعة مؤسسة جمال للطباعة بيروت.

38- مقدمة المخللاتي في الرسم والضبط مخطوط بالمكتبة الأزهرية لمؤلفها رضوان بن محمد مخطوط رقم 130 حسونة 12975 الأزهر.

39- «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار» للداني حققه أحمد دهمان، دار الفكر - دمشق، ط2 سنة 1304هـ.

40- «نثر المرجان في رسم نظم القرآن» لمحمد بن غوث النائطي الأركاني طبعة حيدرآباد بالهند في 8 أجزاء.

41- «النشر في القراءات العشر» للحافظ أبي الخير ابن الجزري ط دار الكتب العلمية بيروت.

42- «الميمونة الفردية» لناظمها أبي عبد اللّه محمد بن سليمان القيسي فرغ من نظمها سنة 746هـ مخطوطة بالخزانة الحسنية رقم 4558 بالرباط.

43- «هجاء مصاحف الأمصار» لأبي العباس المهدوي تحقيق محيي الدين رمضان - مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد 19 جزء 1 سنة 1393هـ.

رفع المسهم

44- هذا تقييد طرر على مورد الظمآن متلقاة من شيوخ مدينة فاس وتعرف بالطرر القاسيات، مقيّدها غير مذكور مخطوط ضمن مجموع 6/74 الخزانة الحسنية بالرباط.

45- «الوسيلة إلى كشف العقيلة» لأبي الحسن علم الدين السخاوي مخطوط رقم 432 مكتبة الجامعة الإسلامية - بالمدينة المنورة.

رفع المسهم

فهرست المسهم
غفر الله له ولوالديه

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
◉ **المقدمة**	
- صار لأهل المشرق ضبط خاص ولأهل المغرب ضبط خاص	7
- يجب أن تحكمنا قواعد الضبط والرسم والشكل	8
- مخالفة الخطاطين والنساخ لقواعد الخط العربي	9
- أهل المغرب لهم عناية بالرسم والضبط	10
- ابن غطوس أبرع الناس في رسم وضبط المصحف	11
- نساء أهل الأندلس احترفن نسخ المصاحف	11
- حال نساخ اليوم ونساخ المصاحف السابقين	12
◉ الضوابط التي نص عليها أهل العلم لتتوفَّر في النساخ	13
◉ كتابة المصاحف عند الخطاطين اشتملت على مخالفات	15
- ارتباط الخط الرديء بالقرآن الكريم ألبسه مهابة	17
- الخطأ في تصميم أجهزة الكمبيوتر	18
◉ لجان المراجعة والتصحيح، وما يتحملونه من التبعات	18
- تذكير للجان المراجعة والتصحيح	19
◉ المآخذ التي تؤخذ على كتابة المصاحف وإعرابها بالنقط والشكل تتنوع	20
◉ حدود مشكلة البحث	21
◉ الدرايات السابقة	23

رفع المسهم
غفر الله له ولوالديه

◉ أهمية البحث 24
◉ منهجية البحث 25
- السبب الذي دعاني إلى هذا البحث 26
◉ أولًا : القرآن لا يتلقى من المصحف بل لا بد من السماع والمشافهة والتلقي 27
◉ ثانيًا : بيان وجوب اتباع عمل الصحابة في الرسم 30
- بيان الزعم الفاسد المنادي بتغيير الرسم العثماني 30
- تأمل هذا السر العجيب 32
◉ ثالثًا : بيان صلة الرسم العثماني بوجوه القراءات 33
- بيان وَرَدٌّ على الطاعنين في الرسم العثماني 34
- بلاد المغرب تحافظ على الرسم العثماني إلى الآن 35
- شهادتنا لأهل شنقيط 36
- طريقة حفظنا وحفظ أهل المغرب وشنقيط 36
◉ رابعًا : بيان أن اللغة العربية لا تخالف الرسم العثماني 38
- الرسم العثماني ليس غريبًا على لغة العرب 41
- المحافظة على الرسم العثماني هي عين المحافظة على اللغة العربية 41
◉ خامسًا : بيان اختلاف المصاحف وسببه 43
- الأخطاء في مصاحفنا ترجع إلى الخطأ المحض أو لاتباع خلاف الأول 44
◉ تركيب التنوين وتتابعه 45
- ما جرى عليه الضغط في بعض المصاحف وضرب الأمثلة على ذلك ... 49
- التنوين في مصاحف أهل المشرق وذكر الصواب وما يلزمهم 50

رفع المسهم

- الصواب في وضع علامة التنوين 51
◉ ضبط الذي والتي وبابهما 53
- تمسك أهل المغرب في ضبط مصاحفهم بمذهب الداني 55
- كيف يعرّى الحرف من الحركة والشدة وهي تدل على حرف محذوف مدغم 56
◉ الحجج القاطعة على صحة مذهب أبي داود 58
◉ تحرير الكلام على حذف الألف بعد اللام 61
◉ جملة الحروف مما وقعت فيه الألف بعد اللام ثلاث عشرة كلمة 63
- الضبّاع خالف المصحف الإمام 64
- من الخطأ الظاهر ..... 65 ، 66
- مخالفة عمل المشارفة ولجان التصحيح للمصحف الإمام 69
◉ الام ألف وموضع الهمزة منها 70
- من أسباب اختلاف مصاحف أهل المشرق والمغرب 70
- ما جرى العمل عليه في مصاحف المغرب برواية ورش ورواية قالون مخالف ولا يصح العمل به 73
◉ الحروف الملحقة من الضبط لا من الرسم 74
- وضع النقط والشكل وغيره في المصاحف لِأمن اللحن واللبس 74
- مصاحف المغرب برواية ورش وقالون فيها مخالفات 75
- ما رأيته متصلًا ويجب فصله 75
■ ذكر أمثلة على ما سبق مع بيان ما اضطرب فيه نساخ المصاحف ولجان التصحيح 76

رفع المسهم

ذكر قوله تعالى : ﴿فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾ 76
ذكر قوله تعالى : ﴿إِلَى العِظَامِ﴾ 78
ذكر قوله تعالى : ﴿أُؤَنَبِّئُكُمْ بِخَيْرٍ﴾ 80
ذكر قوله تعالى : ﴿حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ مصاحف أهل العراق ومخالفة أهل المغرب لأصولهم العتيقة 85
ذكر قوله تعالى : ﴿سِقَايَةَ﴾ ﴿وَعِمَارَةَ﴾ وسكوت العلماء ليس مبررًا 87
ضبط قوله تعالى : ﴿تِلْقَاءى﴾ ومخالفة أهل المغرب لشيوخهم ، والصواب في فعل أهل المشرق في مصحفهم برواية حفص 89
ذكر قوله تعالى : ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ واختلاف العلماء في ضبطها 91
ضبط قوله تعالى : ﴿أَفْئِدَةً﴾ والمصاحف الباكستانية 93
حذف الألف من قوله : ﴿مَهْدًا﴾ وليس الأصل في السكوت عنه الإثبات 95
حذف الألف من قوله : ﴿طَائِرُكُمْ﴾ 96
حذف الألف في قوله : ﴿فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾ وإجماع مزعوم 98
حكم لفظ ما اشتق من : « البركة » والمنهج المضطرب 99
حذف الألف في قوله : ﴿سَمَوَات﴾ وإجماع مزعوم آخر 102
ذكر قوله تعالى : ﴿بِأَيْيدٍ﴾ خطأ ولبس 103
رسم قوله تعالى : ﴿يُنَبَّؤا﴾ واتفاق مصاحف العراق 105
◉ خلاصة هذا البحث وثمرته 108
- محاولة لتقريب وجهات النظر 108
- بيان الصلة القوية بين الرسم العثماني والقراءات واللغة العربية 108
- فصاحة الرسم وبلاغته 109

رفع المسهم

- الرسم العثماني ليس غريبًا على اللغة العربية 109
- المحافظة على الرسم العثماني هي عين المحافظة على الغة العربية 109
- احتجاج أهل اللغة بالرسم العثماني 109
- عمل المشارقة والمغاربة في اختيار مذهب معين في الضبط والرسم مبنيٌ على غير قواعد علمية 110
- العمل على تقريب وجهات النظر توحيدًا للأمة 110
- المسكوت عليه ليس إثباتًا 111
- المخالفات التي تمسّك بها النساخ ولجان المراجعة لا تؤدي الغرض المطلوب 112
- نبه البحث على ما أغفله شراح المورد 112
- قلصت من مسائل الخلاف 112
- الاهتمام بالخط والرسم والضبط الذي لا يؤدي غرض التلاوة 112
- مناقشة بعض قواعد الضبط 113
- اختيار مذهب المشارقة تارة ومذهب المغاربة تارة أخرى 113
- إبراز بعض الحروف التي سها عنها النساخ ولجان المراجعة والتصحيح 114
فهرس المصادر والمراجع 117
فهرس الموضوعات 124

طبعت بمطابع دار الحرمين
ت : 0101009352-4820392

رفع المسهم